
(منية المصلي وغنية المبتدى)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله رب العالمين * والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله اجمعين *
اعلموا وفقكم الله واينانا أن انواع العلوم كثيرة واهم الانواع بالحصيل
مسائل الصلوة * فلما رأيت رغبة المتقسين في تحصيلها * التفت
ما كثر وقوعه وما لا بد لهم منه من مصنفات المتقدمين * ومن مختارات
المتأخرين * نحو الهداية والمحيط وشرح الاسبغيات والغنية والملقط
والذخيرة وفتاوى قاضيخان وجامعيه وسميته (منية المصلي وغنية
المبتدى) واسأل الله ان يجعل ما اعتمدته خالصا لوجهه * ومكفر
الذنوب بفضله * وان يغفر لي ولوالدي وللاستاذي * وهو الموفق
للسداد ومنه الهداية والرشاد (كتاب الطهارة للصلوة) اعلم بان الصلوة
فريضة ثابتة بالكتاب والسنة واجماع الامة (اما الكتاب فقوله تعالى
اقموا الصلوة وقوله تعالى وقوموا لله قانتين وقوله تعالى حافظوا على
الصلوات والصلوة الوسطى وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون
وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تطهرون
وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (واما السنة

(فاروى)

فأروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بنى الإسلام على خمس
 شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة
 وصوم شهر رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً وقوله عليه
 السلام لكل شيء علم وعلم الإيمان الصلاة وقوله عليه السلام الصلاة
 عماد الدين فمن أقامها فقد أقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين
 وقوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات افترضهن الله على العباد
 من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن وأتم ركوعهن وسجودهن
 وخشوعهن كان له على الله عهد أن يغفرله وقوله عليه السلام الفرق
 بين العبد وبين الكافر ترك الصلاة (وأما إجماع الأمة فإن الأمة قد اجتمعت
 من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرضية الصلاة من غير
 تكبر ولا منازعة وكان ذلك إجماعاً واجماع المسلمين حجة أى دليل وشاهد
 صدق لقوله عليه السلام لا يجتمع امتي على الضلالة فإن اجتمعت امتي
 على الضلالة فانا برى منهم وهم برآءمتي (ثم أعلم بان للصلاة شرائط
 قبلها وفرائض واركاناً وأجبات وسنن وأداباً وكرهية) أما الشرائط
 فستة الطهارة من الحدث والطهارة من النجاسة وسراة العورة واستقبال
 القبلة والوقت والنية (أما الطهارة من الحدث فلا غتسال والوضوء
 عند وجود الماء والقدره عليه وعند عدمهما التيمم ولكل منهما
 فرائض وسنن وآداب ومناه) (أما فرائض الوضوء فاربعة قال الله
 تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
 وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين والمرفقان
 والكعبان يدخلان في الغسل وكذا ما بين العذار والأذن يجب غسله
 خلافاً لابن يوسف رحمه الله والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية
 وهو ربع الرأس عندنا لما روى المغيرة بن شعبه رضي الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته
 وخفيه (وأما سننه) فغسل اليدين قبل ادخالهما الأثناء إلى الرسغ

ثلاثاً وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء والسواك والمضمضة والاستنشاق بمائتين جديدتين وايصال الماء الى ما تحت الشارب والحاجبين ومسح ما استرسل من اللحية وتخليلها واستيعاب جميع الرأس في المسح بماء واحد وكيفية الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلصق الاصابع ويضعها على مقدم رأسه من كل ثلاث اصابع ويمسك ابهاميه وسبابيه ويجافي بطن كفيه ويمدهما الى قفاه ثم يضع كفيه على جانبي الرأس ويمسحهما بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بباطن مسجتيه كذا ذكره في المحيط ويمسح الرقبة بظهور الاصابع الثلاث بماء جديد وقال بعضهم هو ادب وتخليل الاصابع وتكرار الغسل الى الثلاث والنية والترتيب والدلك والمواالة (واما آدابه فهو ان يتأهب للصلوة قبل دخول الوقت وان يجلس للاستنجاء الى يمين القبلة او الى يسارها متفرجاً الا ان يكون صائماً وان يغسل مخرج التجاسة اذا لم يتجاوز مخرجها واما اذا تجاوزت مخرجها ولم تكن قدر درهم فغسله سنة وان كان قدر الدرهم فغسله واجب وان زادت على قدر الدرهم فغسله فرض وان يغسله حتى ينقيه وليس فيه عدد مسنون وكذا في الاستنجاء بالاحجار بل يمسحه حتى ينقيه وان يمسح موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل قبل ان يقوم وان لم يكن معه خرقة جفغه يده وان يستر صورته حين يفرغ وان يتولى امر الوضوء بنفسه ولا يأمر غيره وان يجلس مستقبل القبلة بعد غسل الاعضاء الباقية وان لا يتكلم في اثناء الوضوء بكلام الدنيا وان يتشهد عند غسل كل عضو ويدعو بما جاء في الاكثر وان يغمض ويستنشق بيده اليمنى ويمسح بيمينه اليسرى وان يستاك بالسواك ان كان له مسواك والا فلا يصح ويستاك عرضاً لا طولاً وان يبلغ في المضمضة والاستنشاق الا ان يكون

صائمًا والمباغضة في المضضة قال بعضهم هي الفرجة وقال الصدر الشهيد هي تكثير الماء حتى يملأ الفم وفي الاستنشاق جذب الماء بالنفس حتى يصعد إلى منخره وان يدخل أصبعه في صماخ أذنه عند المسح وان يخلل أصابعه بخنصره اليسرى وان يحرك خاتمه ان كان رواسعا وان كان ضيقا في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا بد من تحريكه نوترحه هكذا ذكر في المحيط وان لا يسرف في الماء وان كان على شط نهر جار لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اوفي الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على شط نهر جار وان لا يقتري الماء وان يملأ اناء ثانيا وان يقول عند تمام الوضوء اوفي خلاله (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وان يقول بعد فراغه (سبحانك اللهم وبحمدك شاهدان لاله الا انت وحدك لا شريك لك استغفرك واتوب اليك واشهدان محمدا عبدا ورسولا) ناظر الى السماء وان يقرأ سورة انازلنا مرقاومرتين او ثلاثا وان يشرب فضل وضوئه قائما ويقول (اللهم اشفي بسفائك وداوني بدوائك واعصمني من الوهل والامراض والافواج) ويكره الشرب قائما الا هذا وشرب ماء زمزم وان يصله بسبعة الا ان يكون في وقت مكروه وان يتوضأ على الوضوء (واما المناهى) فهو ان لا يستقبل القبلة وقت الاستنجاء ولا يكشف عورته عند احد والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه من غير كشف فان لم يمكنه يكتفى بالاستنجاء بالاحجار ولا يكشف عورته اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم وان لا يستنجي ببدن العبيد ولا يستنجي بطعام ولا بروت ولا بعظم ولا بعلف الدواب ولا بحق الغير ولا بفحم وان لا يثخم ولا يخط في الماء وان لا يتعدى في الزيادة والثقصان في المرات الثلاث وفي المواضع وان لا يمسح اعضاءه بالخرقة التي مسح بها موضع الاستنجاء وان لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل

وان لا ينفخ في الماء وان لا يغمض فاه ولا عينيه تغميضا شديدا حتى لو بقيت على شفتيه او على جفنيه لمعه لا يجوز وضوءه هذه هي الطهارة الصغرى (واما الطهارة الكبرى) فهي الاغتسال وسببه خروج المني بشهوة حتى ان المحتلم اذا اخذ ذكره وخرج المني بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندهما خلا فلا يبي يوسف والابلاج في احد السبيلين من الرجل والمرأة اذا توارت الحشفة سواء انزل اوله ينزل وجب الغسل على الفاعل والمفعول به اما لو اوج في البهيمية والميتة والصغيرة التي لا يجمع مثلها فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل وذكر الا سبيحا في الصغيرة انه يجب وكذا الحيض والنفاس ومن استيقظ فوجد على فراشه او ثوبه او فخذة بلا وهو يتذكر الاحتلام او ييقن انه منى او مذي او شك فعليه الغسل اما اذا لم يتذكر الاحتلام وييقن انه منى او شك فكذلك وان ييقن انه مذي فلا غسل عليه في هذه الحالة وان استيقظ فوجد في حليله بالا ولم يتذكر حلما ان كان ذكره منتشر قبل النوم فلا غسل عليه وان كان ساكنا فعليه الغسل هذا اذا نام قائما او قاعدا اما اذا نام مضطجعا او ييقن انه منى فعليه الغسل وهذا مذكور في المحيط والذخيرة قال شمس الامنة الحلواني هذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها قائلون وان احتلم ولم يخرج منه شيء لا غسل عليه اجساعا وكذا المرأة وقال محمد رحمه الله يجب عليها الغسل احتياطا وبه كان يفتي بعض المشايخ ولو جامع او احتلم واغتسل قبل ان يبول ثم خرج منه بقية المني وجب عليه لغسل ثانيا عندا في حنيفة ومحمد رحمه الله خلا فلا يبي يوسف ارحه الله تعالى ولو اغتسلت ثم خرج منها منى الزوج لا غسل عليها اجاما ولو افاق السكران فوجد منيا فعليه الغسل وان وجد مذي فلا غسل عليه وكذا المغمى عليه وان استيقظ الرجل والمرأة فوجدا

منيا على الفراش وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وجب عليهما
 الغسل احتياطا وقال بعضهم ان كان طويلا فعلى الرجل وان كان
 مدورا فعلى المرأة وقال بعضهم ان كان ايض غليظا فمن الرجل
 وان كان اصفر رقيقا فمن المرأة (واما فرائض الغسل فالضمضة
 والاستنشاق وغسل ساير البدن وايصال الماء الى منابت الشعر
 وان كثر بالاجاع وكذا ايصال الماء الى اثناء اللحية والشعر والمرأة
 في الاغتسال كالرجل والشعر المسترسل من ذوائبها غسله موضوع
 في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعرها يجزئ كذا ذكره في ضنية الفقهاء
 وذكر في المحيط ان الرجل اذا ضفر شعره كما يفعل العلويون والأتراك
 هل يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر ام لا عن ابى حنيفة فيه روايتان
 وذكر الصدر الشهيد انه يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر امرأة
 اغتسلت هل تتكلف في ايصال الماء الى ثقب القرط ام لا قال
 في الاصل تتكلف فيه كما تتكلف في تحريك الخاتم ان كان ضيقا
 امرأة اغتسلت وقد كان بقي في اظفارها عجين قد جف لم يجز
 غسلها ولو بقي الدرن في الاظفار جاز الغسل والوضوء يستوى فيه
 المدني والقروي وقال بعضهم يجوز للقروي ولا يجوز للمدني الا قلف
 اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد قال بعضهم يجوز غسله
 وقال بعضهم لا يجوز وان خرج بوله حتى صار في القلفة فعليه
 الوضوء بالاجاع وان لم يظهر رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام
 جاز قال بعضهم ان كان زائدا على قدر الحصاة لا يجوز وقال بعضهم
 ان كان صلبا مضموجا متأكدا لا يجوز وذكر في المحيط اذا كان على
 ظاهر بدنه جلد سمك او خبز مضموع قد جف فاغتسل او توضع
 ولم يصل الماء الى ماتحته لم يجز وكذا الدرن اليابس في الانف وقال
 في الذخيرة في مسألة الحناء والطين والدرن يجزئ وضوءهم وعليه
 الفتوى وان كان برجله شقاق فجعل فيه الشحم ان كان لا يضره -

ابصال الماء لا يجوز وان كان يضربه يجوز و ابصال الماء الى داخل السرة
 فرض وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل وان لم يكن عليه نجاسة
 وكذا تخليل الاصابع في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت
 الاصابع منضمة غير مفتوحة وان كانت مفتوحة فهو سنة وكذا
 انقاء البشرة وبل الشعر لقوله عليه الصلوة والسلام الا فلبوا الشعر
 واتقوا البشرة ولقوله عليه الصلوة والسلام ان تحت كل شعرة جنابة
 ولو بقي شيء من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل
 وشرب الماء يقوم مقام المضمضة اذا بلغ الماء الغم كله ولو تركها
 ناسيا فصلى ثم تذكر تمضمض ويعد ما صلى (وسنة الغسل)
 ان يقدم الوضوء عليه الاغسل الرجلين وان يزيل النجاسة عن بدنه
 ان كانت ثم يصب الماء على رأسه وسائر بدنه ثلاثا ثم يتقى عن ذلك
 المكان فيغسل رجله وان لا يسرف في الماء وان لا يقتر وان لا يستقبل
 القبلة وقت الغسل وان يدلك كل اعضائه في المرة الاولى كيلا تبقى
 لمعة وان يغتسل في موضع لا يراه احد وان لا يتكلم بكلام الدنيا
 قط (ويستحب ان يمسح بدنه بمنديل بعد الغسل وان يغسل رجله
 بعد اللبس وان يصله بسجدة) واما النية فليست بشرط في الوضوء
 والاغتسال حتى ان الجنب اذا انغمس في الماء الجاري اوفى الخوض
 الكبير للتبرد او قام في المطر الشديد وقد تمضمض واستنشق يخرج
 من الجنابة (والاغتسال على احد عشر وجها خمسة منها فريضة
 وهو الاغتسال من الحيض والنفاس والتماء الخنائين مع غيبوبة
 الحشفة وخرج المني على الدفق والشهوة والاحتلام اذا خرج
 منه المني او المذي (واربعة منها سنة غسل يوم الجمعة والعبدن
 وعرفة وعند الاحرام) وواحد منها واجب وهو غسل الميت حتى
 لا تجوز الصلوة عليه قبل الغسل او التيمم عند عدم الماء (وواحد منها
 مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم هكذا ذكره شمس الائمة السرخسي

في شرحه وذكر في المحيط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح
انه يجب عليه الغسل بخلاف ما لو اسلمت بعد انقطاع الحيض
حيث لا يجب عليها الغسل ولا يجوز للجنب والحا ئض والتفساء
قراءة القرآن يعني آية تامة وان قرأ ما دون الآية او قرأ الفاتحة
على قصد الدعاء او الآيات التي تشبه الدعاء على نية الدعاء يجوز
وقبل يكره وقبل لا يكره واما قراءة دعاء القنوت فلا يكره
في ظاهر مذهب اصحابنا وعن محدثيهم ولا يكره التهجى بالقرآن
والتعليم للصبيان حرفا حرفا وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن وذكر
في الجامع الصغير المنسوب الى قاضي بيهان لا بأس للجنب ان يكتب
القرآن والصحيفة على الارض عند ابى يوسف رحمه الله ولا يجوز
لهم مس المصحف الا بغلافه ولا اخذ درهم فيه سورة من القرآن
الا بصرفه وكذلك للمحدث ايضا هذا اذا كان الغلاف غير مشرز
وان كان مشرزا لا يجوز والخريفة احق من الغلاف في انه لا يكره
اخذ المصحف بها فان اخذ المصحف بكمه فلا بأس به عند محمد وكرهه
بعض مشايخنا لان الثوب تبع له وذكر في الجامع الصغير لا بأس بدفع
المصحف واللوح الى الصبيان وقبل يكره والا حوط ان يأخذ بكمه
ويدفعه ويكره مس تفسير القرآن وكتب الفقه وان اخذه بكمه
لا بأس به لتكرر الحاجة الى اخذه ولا يكره قراءة القرآن للمحدث
ظاهرا اما الجنب اذا غسل يده وفه لا يجوز له المس والقراءة لبقاء
الجنابة وتكره قراءة التوراة والانجيل للجنب وكذا الزبور واذا اراد
الجنب ان يأكل او يشرب ينبغي له ان يغسل يده وفه ثم يأكل
ويشرب ويكره كتابة القرآن على المصلى ويكره دخول المخرج لمن
في اصبعه خاتم فيه شئ من القرآن لما فيه من ترك التعظيم وكذا
لا يجوز لهم دخول المسجد سواء دخلوا المجلوس فيه او للعبور وقال
الشافعي رضي الله عنه يجوز لهم الدخول للعبور واذا احتلم في المسجد

تيم للخروج اذا لم يخف من لص او غيره وان خاف يجلس مع التيم
 ولا يصلي ولا يقرأ ولو تيم المحدث لقراءة القرآن لا يصلي به ولو كان
 جنباً فتيم لقراءة القرآن يصلي به ﴿ فصل في التيم ﴾ وللتيم ركن
 وشرط لا بد من معرفتهما اماكنه فضربتان ضربة للوجه وضربة
 للذراعين يعني البدن الى المرفقين وصورته ان يضرب يديه على
 الارض او على ما هو من جنس الارض ضربة مفرجا اصابعه
 ويقبل بهما ويدبر ثم يرفعهما ثم ينفضهما مرة واحدة في ظاهر الرواية
 وعن ابي يوسف ينفضهما مرتين فلا يجب عليه ان يبلطخ عضوي
 التيم بالتراب فينفضهما ويمسح بهما وجهه ثم يضرب ضربة
 اخرى فينفضهما ويمسح اليمنى بالسرى واليسرى باليمنى من رؤس
 الاصابع الى المرفقين واستيعاب العضوين بالمسح واجب عند
 الكرخي في ظاهر الرواية عن اصحابنا حتى لو ترك شيئاً قليلاً من مواضع
 التيم لا يجزئه وروى الحسن عن اصحابنا ان الاستيعاب ليس
 بواجب حتى لو ترك اقل من الربع يجزئه وعلى هذه الرواية فتزعم الحاتم
 والسوار وتخليل الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب وينبغي
 ان يحتاط وعن محمداته قال لو ترك ظهر كفيه بلا مسح لا يجزئه ومقطوع
 البدن من المرفقين اذا تيم بمسح موضع القطع ﴿ واما شرطه ﴾
 فالنية ولا يجوز بدونها عندنا وكذا طلب الماء اذا غلب على ظنه ان
 هناك ماء او كان في العمر اثنان او اخبر به وجب الطلب بالاجاع وانما
 الخلاف فيما اذا لم يغلب على ظنه او لم يخبر به او كان في القلوات فعندنا
 لا يجب الطلب خلافاً للشافعي رحمه الله ولو اخبر انسان بعدم الماء
 جاز التيم بلا خلاف وكذا من شرطه عجزه عن استعمال الماء حتى
 ان المريض اذا خاف زيادة المرض او خاف ابطاء البره جاز له التيم
 وذكر الاسبيجاني في شرحه جنب على جميع جسده جراحة او على
 اكثره او به جدري فانه تيم ولا يجب عليه غسل الموضع الذي

لاجراحة به وكذلك ان كان على اعضاء الوضوء كلها وعلى اكثرها
 جراحة يتم وان كان الجراحة على اقله واكثره صحيح فله ان يغسل
 الصحيح ويمسح على المجروح ان لم يضره المسح عليه والجنب الصحيح
 في المصر اذا خاف ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيم عند
 ابي حنيفة رحمه الله وان كان خارج المصر يتيم بالاتفاق وان خرج
 مسافرا او محتطبا او خرج من قرية متوجها الى قرية اخرى يجوز له
 التيمم ان كان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر والميل اربعة آلاف
 خطوة وهو ثلث الفرس سوا خرج جنبا او اجنب بعد الخروج
 وان كان معه ماء في رحله فتسبه وتيمم وصلى ثم تذكر في الوقت لم يعد
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وان تذكر بعد خروج الوقت
 لم يعد في قولهم جميعا واذا تيمم وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم
 اجزأه وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسأل منه اذا كان
 على غالب ظنه انه يعطيه وان تيمم قبل ان يسأل منه فصلى ثم سأل
 فاعطى تلزمه الامادة في الوقت وان كان لا يعطيه الا بئس فان لم يكن
 له ثمن يتيمم بالاجماع وان كان معه مال زائد على ما يحتاج اليه في الزاد
 ونحوه ان باعه بمثل قيمته او بفن يسر لا يجوز له التيمم وان باعه بفن
 فاحش يتيمم والغبن الفا حش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال
 بعضهم هو تضعيف الثمن وعن ابي نصر الصنفار ان المسافر اذا
 كان في موضع يعز الماء فيه فالأفضل له ان يسأل من رفيقه الماء وان
 لم يسأل اجزأه وان كان في موضع لا يعز فيه الماء لا يجزئه قبل الطلب
 كافي العمر انات رجل معه ماء زمزم في قفصة قد رصص رأس الاثاء
 وهو يحمله للعطية او للاستشفاء لا يجوز له التيمم ولو وهبه لآخر وسلمه اليه
 لا يجوز ابضاله التيمم عندنا اشبوت القدرة بواحدة الرجوع كذا
 ذكره في المحيط وان لم يكن معه دلو او نحوه اورشاه هل يجب عليه
 ان يسأل عن رفيقه قالوا لا يجب ولو سأل فقال له انتظر فعند ابي حنيفة

رحمه الله ينتظر الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت يتيم وبصلى
ولولم ينتظره صح عنه وعند ابى يوسف ومحمد رحمه الله ينتظر
وجوبا وكذا العارى ومع رفيقه ثوب واجمعوا على انه فى الماء ينتظر
وان فات الوقت ومن لم يجد ماء الاسور الجار او البغل الذى اياه امان
يتوضأ به ويتيم وباليهما بدأ جاز ولكن الافضل ان يبدأ باوضوء
ومن لم يجد الماء الا سور الفرس فعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى
روايتان فى رواية عنه هو مشكوك وفى رواية مكروه ومن لم يجد الماء
الاتيذ التمر فعند ابى حنيفة رحمه الله يتوضأ به ولا يتيم وعند ابى
يوسف يتيم وعند محمد يجمع بينهما ومن لم يجد الماء الا عصير الغب
لا يتوضأ به بالا جاع جنب وجد الماء فى المسجد وليس معه احد
يتيم ويدخله فان لم يصل الماء يتيم للصلوة ثانيا لان نية الصلوة
شرط فى صحة التيم للصلوة وكذا لو تيم لمس المصحف او لقراءة
القرآن عند عدم الماء حقيقة او حكما لا تجوز به الصلوة بخلاف
سجدة التلاوة وصلوة النافلة فانه يصلى بذلك التيم المكتوبات ايضا
ولو تيم اصلوة الجنابة اجزأه ان يصلى به المكتوبات رجل فى رحله
ماء وهو لا يعلم به فتيم وصلى ان كان وضع الماء بنفسه او وضعه
غيره بامر قسيه فهو على الخلاف الذى ذكرنا وان كان قد وضع
الماء غيره بغير امره لا بعيد بالاتفاق واما العارى اذا نسي ثوبا فى المناع
فمن المشايخ من قال هو على الخلاف ومنهم من قال لا تجوز وعن محمد
انه قال تجوز ولو تيم وهو على شط نهر وهو لا يعلم بالماء فهو على
الخلاف الذى ذكرنا ولو كفر بالصوم وفى ملكه رقبة او ثياب او طعام
قسيه فالصحيح انه لا يجوز عند ابى يوسف وعند محمد يجوز ويستحب
ان يؤخر الصلاة الى آخر الوقت اذا كان يرجو وجود الماء
فيه ثم لا يفرط فى التأخير حتى لاتقع الصلاة فى وقت مكروه ولو تيم قبل
دخول الوقت جاز عندنا ولو كان معه ماء ولكن يخاف على نفسه او دابته



العطش يجوز له التيم عند ذلك (المحبوس في السجن يصلى بالتيم ويبعد
عندهما بعد ما خرج وقال ابو يوسف لا يبعد والاسير في دار الحرب
اذا منع من الوضوء يتيم ويصلى بالاياء ثم يبعد واجمعوا على ان الماشي
لا يصلى وهو يمشي والساجح وهو يسبح بخلاف المنهزم وهو يصلى
راكبا بالاياء واقفا او تسير دابته او تعدو ولو صلى بالاياء تخوف عدو
او سبغ او مرض او طين لا يبعد بالاجاع والمقيد اذا صلى قاعدا يبعد
عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابى يوسف رحمه الله لا يبعد
و يجوز التيم عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله بكل ما كان من جنس
الارض كالتراب والرمل والحجر والزرنج والكحل والمرد اسنج والنورة
والمغرة وما اشبهها ولا يجوز بما ليس من جنس الارض كالذهب
والفضة والحديد والرصاص وكالخططة وسائر الحبوب والاطعمة وان
كان على هذه الاشياء ثياب يجوز التيم بغبارها عند ابى حنيفة وفي احدى
الروايتين عن محمد ثم عندهما الشرط مجرد المس على الارض او على
جنس الارض حتى انه لو وضع يده على صخرة لا غبار عليها او على ارض
ندية ولم يعلق بيده شي جاز عند ابى حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد
اما الفرق بين الصخرة وبين الذهب والفضة وهما خلقا في الارض
فهو ان الذهب والفضة يذوبان في النار بخلاف الصخرة فانها
لا تذوب واما التيم بالاجر فعند ابى حنيفة يجوز مطلقا وعند محمد
يجوز ان كان مد قوقا او كان عليه ثياب ولو تيم بغبار ثوبه او غيره
من الاعيان الطاهرة اذهب الريح فانثار الغبار فاصاب وجهه وذراعيه
فمحه بنية التيم جاز عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله سواء وجد
ترابا آخر او لم يجد وعند ابى يوسف لا يجوز ان وجد ترابا آخر ولو تيم
بالمخ ان كان ما يلا يجوز وان كان جبليا قال شمس الاعنة السرخسي
الصحيح عندي انه لا يجوز كذا ذكره في المحيط والسبخة بمنزلة الملح
وذكر الاسبخاني في شرحه انه يجوز التيم بالسبخة (مسافر اصابه مطر

فابتل ثوبه وسرجه ولم يجد تراباً جافاً ولا ماءً فاته يبلطخ ثوبه بالطين ويجففه ويفركه ويتيم به ولا يجوز التيم بالطين قال شمس الأئمة الحلواني لا يتيم بالطين فان فعل يجوز وكذا يجوز التيم بالجنب والكيزان والحباب والغضارة والحيطان من المدر سواء كان عليه غبار أو لم يكن ولا يجوز التيم بالغضار المطلى بالآك ثم بطن الغضارة وظاهرها على السواء إلا إذا كان عليه غبار ولو تيم بالخزف ان كان متخذاً من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الأدوية جاز ولا فلا وان تيم بالرمد لا يجوز وان اختلط الرماد بالتراب ان كان التراب غالباً يجوز وان كان الرماد غالباً لا يجوز وان أصابت الأرض نجاسة فجبفت بالشمس وذهب أثرها جازت الصلوة عليها ولا يجوز التيم عليها في ظاهر الرواية وروى عن أصحابنا انه يجوز ايضاً وإذا تيم الرجل من موضع قيم آخر من ذلك الموضع ايضاً جاز والتيم في الجنابة والحدث سواء ولو صلى بالتيم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد والرجل الصحيح في المصرتيم لصلوة الجنابة إذا خاف الفوت إلا الولي وكذا إذا حدث المتوضئ في صلوة العيد تيم وبني في قول أبي حنيفة وإذا خاف خروج الوقت تيم وبني بخلاف ولو خاف خروج الوقت في سائر الصلوات لا يتيم بل يتوضأ وينقض ما فاته وكذا لو خاف فوت الجمعة يتوضأ ويصلي الظهر ولو تيم لمس المصحف أو لدخول المسجد عند وجود الماء والقدرة عليه فذلك ليس بشيء المسافر يطأ جاريته وان علم بعدم الماء يجوز له التيم وينقض التيم كل شيء ينقض الوضوء وينقض ايضاً رؤية الماء ان قدر على استعماله وان رآه في خلال الصلوة فسدت وان رأى سور الحمار أو نيد التمر فسدت صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله ولو رأى سراً باظن انه ماء فغشى اليه فاذا هوسراب فسدت صلاته وان شك انه ماء أو سراب فاستوى الظن فانها يعمى على صلاته فاذا فرغ منها فان كان ماء يتوضأ به

ويستقبل الصلوة المسافر اذا مر بماء موضوع في الجب لا ينتقض بجمعة
الا اذا كان الماء كثيرا فيستدل بكثرته على انه وضع للوضوء والشرب
ولو ان التيمم مر بالماء وهو لا يعلم به او كان نائما لا ينتقض بجمعة وكذا
لو علم ولم يقدر على النزول اما الخوف عدوا وسع * جنب اغتسل
وبقيت على بدنه لمعة وليس معه ماء يتيم للمعة وان وجد ماء بعد
ما تيمم واحداث يغسل للمعة ويتيم للحدث اذا كان الماء يكفي للمعة
ولا يكفي للوضوء وان كان يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة بتوضأ به وان كان
يكفي لاحدهما على الانفراد فانه يغسل للمعة ويتيم للحدث وعليه
ان يبدأ بغسل للمعة ولو كان معه ثوب نجس يغسل الثوب ويتيم
بتميم ام قوما متوضئين يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد
رحمه الله وكذا القاعد اذا ام قوما قائمين واما الماسح على الخف
او على الجبيرة فانه يؤم الغاسلين بالاتفاق ذكره في الحصر وشرح
الاسبيجابي ولا تصح امامة صاحب الجرح السائل للصحاء وكذا
العارى للابس وكذا امامة الامي للقارى ولو امان هو بمثل حالهما
جاز * فصل في المياه * تجوز الطهارة بماء مطلق طاهر كماء السماء
والاودية والعيون والابار والبحار وتزول بها النجاسة حكيمه كانت
او حقيقية ولا تجوز بالماء المقيد كماء الاشجار والثمار وماء البطيخ وماء
الباقلاء والمرق وماء الزردج وماء الزعفران وكذا لا تجوز بماء الورد
والخل والعصير ونحو ذلك وتجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب
والبدن بالماء المقيد وبكل ما يعطى طاهر يمكن ازالته به كاللبن والخل
والعصير وبما ذكرنا من الماء المقيد فان غسل بالعسل او السمن او بالدهن
لا يزيلها لانها لا تنعصر بالعصر وتجوز الطهارة بما عاظمه شيء طاهر
فغير احد او صافه كماء المد والماء الذي يختلط به الاثنان او الصابون
او الزعفران بشرط ان تكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء ولم يزل
عنه اسم الماء وان يكون رقيقا بعد حكمه حكم المطلق وذكر

وكان على السطح عذرات فالما طاهر اما اذا كانت العذرة عند الميزاب
وكان الماء كله او نصفه او اكثره يلاقى العذرة فهو نجس والافهو
طاهر وان سال المطر من السقف او من ثقب البيت ان كان المطر
دائما فهو طاهر وان انقطع المطر وسال من الثقب ان كان على السطح
كله او على اكثره نجاسة فهو نجس واذا كان الماء يجري ضعيفا ينبغي
ان يتوضأ به على الوقار حتى يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجعل
يمينه الى اعلى الماء بمعنى مورد الماء واذا سد الماء من فوق وبقي جريه
كما كان جاريا يجوز الوضوء به اما الحد في جريان الماء ان ذهب به ثب
او ورق فهو جار وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع الماء ينحسر
ما تحته ويتقطع الجريان فليس يجار وان كان بخلافه فهو جار
وقي المتقى اذا كان بطن النهر نجسا وجرى الماء عليه ان كان الماء
كثيرا بحيث لا يرى ما تحته فلا يتنجس وان كان جميع البطن نجسا
وان كان في النهر ماء راكد قبحس فتزل من اعلاه ماء طاهر فاجراء
وسيله فانه بطهر ولو توضى منه جازا ذالم يراها اثر (فصل في الحياض)
الحوض اذا كان عسرا في عشر فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة
اذالم يراها اثر اذا كانت النجاسة مرئية وقال بعضهم يتنجس ما حول
النجاسة مقدار حوض صغير وبعض مشايخ بخارى جعلوه كالماء
الجارى لعموم البلوى ويتنى على هذا اذا غسل وجهه في حوض
كبير فسقط من غسالته في الماء فرفع من موضع الوقوع قبل التحريك
قالوا على قول ابى يوسف لا يجوز استعماله لان التحريك شرط
عنده ومشايخ بخارى قالوا يجوز لعموم البلوى وعلى هذا القياس
اذا كان الرجال صفوفًا يتوضأون من حوض كبير جاز وفي اجناس
الناطفى ان من اغتسل من حوض كبير فلا آخران يتوضأ من ذلك
المكان وليس لرجل ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة
والاصل فيه اذالم تكن النجاسة مرئية يجوز مطلقا وعن الفقيه

ابي جعفر رحمه الله لو توضأ في اجرة القصب فان كان الماء لا يتخلص
 بعضه الى بعض لم يجز وضوءه وان خلاص جاز واتصال القصب
 بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وكذا لو توضأ في ماء فيه زرع وكذا
 وتوضأ في غدير وعلى جميع وجه الماء جفزا وارة فقد قيل ان كان بحال
 يتحرك بتحريك الماء يجوز وكذا اذا توضأ من حوض قد انجمد ماؤه
 والجدر بقي ينكسر بالحريك اما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً
 لا يتحرك بالحريك لا يجوز وان كان قليلاً يتحرك بتحريك الماء يجوز
 والحوض اذا انجمد ماؤه فنقب في موضع منه فوقعت فيه نجاسة
 او وقع فيه الكلب او توضأ به انسان قال نصير بن يحيى وابو بكر
 الاسكافي يتنجس الماء وقال عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير
 البخاري لا يتنجس اذا كان الماء نجت الجمد عشرة في عشرة وان كان
 الماء متصلاً بالجمد واما اذا كان الماء منفصلاً فيجوز بلا خلاف وهو
 كالحوض المسقف وان ثقب الجمد فعلا الماء في الثقب فوقع فيه
 الكلب يتنجس عند عامة العلماء فلم يزل نجاسته مالم يخرج مافي الثقب
 من الماء ولو توضأ من ثقب الجمد ولم تقع نجاسته في الماء جاز على كل
 حال ولو وقع في الثقب شاة او غيرها فانت ان كان الماء تحت الجمد
 عشرة في عشرة لا يتنجس وان كان اقل من عشرة في عشرة يتنجس
 ولو ان ماء الحوض كان عشرة في عشرة فتسفل فصار سبعة في سبع
 فوقعت النجاسة فيه يتنجس فان امتلأ صار نجسا ايضا وقبل لا يصير
 نجسا حوض كبير فيه نجاسات فامثلاً قيل هو نجس وقيل ليس
 بنجس وبه اخذ مشايخ البخاري ذكره في الذخيرة فان دخل الماء
 من جانب وخرج من جانب قال ابو بكر لا يطهر مالم يخرج مثل ما كان
 فيه ثلاث مرات كالقصعة وقال غيره لا يطهر مالم يخرج مثل ما فيه وقال
 ابو جعفر يطهر وان لم يخرج مثل مافي الحوض وهو اختيار الصدر
 الشهيد حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب
 (وتوضأ)

وتوضاً فيه انسان ان كان الحوض اربع اربع فادونه يجوز الوضوء
لان الظاهر ان الماء لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون
كالجاري وان كان اكبر من ذلك لا يجوز لان الماء يستقر فيه فلا يكون
كالجاري الا ان يتوضاً في موضع الدخول او في موضع الخروج وكذا عين
الماء اذا كان خجسا في خمس وكان الماء يخرج منها ان كان يتحرك الماء
من جانبيه وهو يستعين بالحركة يجوز وقال القاضي الامام فخر الدين
خان التقدير غير لازم ان خرج الماء المستعمل من ساعته لكثرة
وقوته يجوز والا فلا التوضؤ بالثلج اذا كان ذاتا بحيث يتقاطر يجوز
والا يتيم حوض صغير كرى رجل منه نهرا فاجرى الماء فيه
فتوضاً من النهر جاز وان اجتمع الماء في موضع وكرى رجل منه نهرا
فاجرى الماء فتوضاً منه جاز وضو الكل اذا كان بين المكين مسافة
وان قلت ذكره في المحيط وفي نوادر ابي يعلى عن ابي يوسف ماء
الحمام بمنزلة الماء الجاري اذا ادخل رجل يده فيه وفي يده قدر
لم يتنجس وقد اختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم
عرا دة حالة مخصوصة وهو ما اذا كان الماء يجري من الأنبوب الى
حوض الحمام والناس يغترفون منه غرفا متداركا ومنهم من قال
هو عنده بمنزلة الماء الجارى على كل حال لاجل الضرورة ولو ادخل
الجنب يده في حوض الحمام لطلب القصعة وليس على يده نجاسة
حقيقية يتنجس عند ابي حنيفة وعندهما الماء طاهر ولو ادخل
الكفار والصبيان ايد بهم لا يتنجس اذا لم تكن على ايديهم نجاسة
حقيقية ولو ادخل الصبي يده في الاناء لا يتوضأ به استحسانا ولو توضى به
جاز حوض الحمام اذا تنجس بظهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة
واحدة ولو ادخل رأسه في الاناء بنية المسح او خفيه يجوز بالاتفاق
ولا يصير الماء مستعملا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى  فصل
في المسح على الخفين  المسح عليهما جائزا السنة من كل حدث موجب

لوضوء اذا لبسهما على طهارة كاملة فان كان مقبياً بمسح يوم اول ليلة
وان كان مسافراً بمسح ثلثة ايام وليا ليها وابتداؤها حقيب الحدث
ولا يعتبر وقت الطهارة ولا وقت اللبس ولو غسل رجله ولبس
خفيه ثم اكل الطهارة قبل ان يحدث جاز المسح عليهما عندنا
خلافاً للشافعي لان عندنا يكفي ان يكون الخف ملبوساً على طهارة
كاملة عند اول الحدث والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب
العدر حتى ان المستحاضة ومن في معناها اذا توضأت ولبست قبل
ان يظهر منها شيء لا تمسح كاصحاء ولو لبست بطهارة العذر تمسح
في الوقت فقط عندنا وعند زفر تمسح تمام المدة ولا يجوز المسح لمن
وجب عليه الغسل والرجل والمرأة فيه سواء والمسح على ظاهرهما
خطوطاً بالاصابع يهدأ من قبل الاصابع الى الساق اعتباراً بالغسل
وفرض ذلك مقدار ثلاث اصابع من اصابع اليد ولو وضع يديه من
قبل الساق ومددهما الى رؤس الاصابع جاز ولو مسح عليهما عرضاً
جاز ايضاً وكذا لو مسح بثلاث اصابع موضوعة غير ممدودة يجوز
ولكنه يكون مخالفاً للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح ان يضع يديه
على مقدم خفيه ويجاقى كفيه ويمدهما الى الساق او يضع كفيه مع
الاصابع ويمدهما جلة ولو مسح برؤس الاصابع وجاقى اصول
الاصابع والكف لا يجوز الا ان يكون الماء متقاطراً والمستحب ان يمسح
بباطن الكف ولو مسح بظاهر كفيه يجوز ولو مسح على باطن خفيه
او من قبل العقين او من جوانبهما لا يجوز وذكروا في المحيط لتوضأ ومسح
بيلة بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه
بيلة بقيت على كفيه لا يجوز واولم يمسح وخاض في الماء لانية المسح
او مشى في الحشيش المبتل بالماء او بالمطر يجزئه وكذا اذا اصابه
المطر ينوب عن المسح خلافاً للشافعي وفي بعض الروايات لا يجزئه الا
بنية لانه خلف عن الغسل كالتييم ومن ابتداء المسح وهو مقيم فسافر

قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلاثة ايام وليا ليها ومن ابتدأ
 المسح وهو مسافر ثم اقام ان كان مسح يوما وليلة او اكثر لزمه نزعهما
 وغسل رجله وان كان مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة
 ومن لبس الجر موق فوق الخف قبل ان يمسح على الخف مسح على
 الجر موق فان مسح على الخفين ثم لبس الجر موقين لا يمسح على
 الجر موقين ولو نزع احدا الجر موقين فله ان ينزع الاخر ويمسح على
 خفيه ولا يجوز المسح على الجر موق المتخرق وان كان خفاء غير
 متخرفين وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير بين منه مقدار
 ثلاث اصابع من اصابع الرجل فان كان اقل من ذلك جاز وان كان
 الخرق في خفين في خف واحد قدر اصبعين في موضع اوفى موضعين
 وفي الاخر قدر اصبع جاز المسح وان كان في خف واحد يجمع
 فلا يجوز ويشترط ظهور الاصابع بكما لها ولو ظهر الا بهام
 وهي مقدار ثلاث اصابع من غيرها جاز ولو كان طول الخرق اكثر
 من قدر ثلاث اصابع وانفتاحه اقل من ذلك لا يمنع جواز المسح وكذا
 لو اتفق خرزه الا انه لا يرى شيء من قدمه ولو كان يبدو حالة المشي
 ولا يبدو وحالة الوضع يمنع كذا ذكره في المحيط واو كان الامر بالعكس
 لا يمنع وكذا ان كان فوق الكعب لا يمنع واذا اراد ان يخلع خفيه فنزع
 القدم من الخف غير ان القدم في الساق بعد انتفض مسحه اجبا عا
 وان نزع بعض القدم عن مكانه فروى عن ابي حنيفة انه اذا خرج
 اكثر العقب عن عقب الخف انتفض المسح وفي بعض الروايات اذا
 صار بحال تعذر المشي المعتاد معه انتفض وفي بعض الروايات ايضا
 ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلاث اصابع لا ينتفض وهو رواية
 عن محمود بن اخذ بعض المشايخ وفي كتاب الصلوات لابي عبد الله
 الزعفراني رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء ان ابتل جميع احدى
 القدمين ينتفض مسحه رجل اخرجه عقبه من عقب الخف الا ان

مقدم قدمه في قدم الخف له ان يمسح ما لم يخرج صدور قد فيه عن الخف الى الساق وفي بعض المواضع ان كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض ممحه وكذا لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج واذا وضع عاد العقب الى موضعها لا ينتقض وعن محمد بن حمر بن جهم الله خف فيه فتق مفتوح وبطانة الخف من خرقة او من غيرها غير منفتق مخروا في الخف جاز المسح كذا ذكره في الذخيرة ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين ويجوز المسح على الجبار وان شدها على غير وضوء فان سقطت من غير برء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء يبطل المسح فيجب غسل ما تحتها والمسح على الجبار انما يجوز اذا لم يقدر على المسح على القرحة بان كان يضرها الماء اما اذا كان يقدر على المسح على نفس القرحة فلا يجوز قال برهان الدين ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون وان ترك المسح على الجيرة والمسح لا يضره بجاز عندنا في حنيقة خلافا لهما اما الاستيعاب فشرط عند البعض وبعضهم قالوا اذا مسح على اكثرها جاز ولو كان المسح على النصف او الاقل لا يجوز ويكتفى بالمسح مرة واحدة وهو الصحيح ولو كانت الجراحة في موضع وليس تحت جميع الجيرة جراحة جاز له المسح تبعا لموضع الجراحة ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعب اود ونها فان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع وليس خفيه ينظر ان كان بقي من ظهر القدم مقدار ثلاث اصابع او اكثر يمسح والا يغسلها لانه وجب غسل المقطوع وان كان مقطوع الاصابع وبعض خفيه خال عن القدم فان وقع المسح على المفصول مقدار ثلاث اصابع جاز والا فلا وكذا اذا كان الخف واسعا وبعضه خال عن القدم رجل توضع ومسح على الجيرة وليس خفيه ثم احدث قبل ما برأت فتوضأ يمسح على الجيرة والخفين فان احدث

بعد ما برأت لايمسح لانه لبس على طهارة نافضة ذكره في شرح
الاسيحياني واذا كان في رجله شقاق فجعل فيه الدواء او الشحم يرمي الماء
فوق الدواء ولا يكفيه المسح وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء
يستعين بغيره حتى يوضئه فان لم يستعن وتيم جازت صلاته عنداني
حنيفة فان لم يجد من يوضئه جازت صلاته بلا خلاف اما المسح
على الجوارب فلا يجوز عنداني حنيفة رحمه الله الا ان يكون الجوربان
منعبلين او مجلدين وقا لا يجوز اذا كانا ثخينين لا يشنان الماء وعليه
الفتوى وفي الذخيرة قيل رجع ابو حنيفة الى قولهما في آخر عمره
والثخين ان يمسك على الساق من غير ان يشد بشيء ويجوز المسح
على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لامكان قطع المسافة بها
فصل في نواقض الوضوء المعاني النافضة للوضوء كل ما خرج
من السبيلين وان خرج من قبل الرجل او المرأة ريح مثنية الصحيح
انه لا ينتقض به ذكره في المحيط وان خرج ريح من المفضة يجب
عليها الوضوء وذكر في جامع قاضيه ان يستحب لها ان تنوضاً
وكذا الدودا والحصاة اذا خرج من احد هذين الموضعين
وان خرج الدود من الفم او من الاذن او من الجراحة لا ينتقض وان
ادخل الحقة ثم اخرجها ان لم تكن عليها بلة لا ينتقض الوضوء
والاحوط ان يتوضأ وان افطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء
عليه عنداني حنيفة خلافا لهما رحمه الله تعالى وان احتشى احليله
بقطنه خوفاً من خروج البول ولولا ذلك يخرج منه البول فلا بأس به
ولا ينتقض وضوءه ما لم يظهر البول على القطنه وان غابت القطنه
ثم اخرجها او خرجت هي رطبة انتقض وضوءه وان ابل الطرف
الداخل ولم ينفذ لم ينتقض وان سقطت ان كانت رطبة انتقض وان
كانت يابسة لم ينتقض وكذا الحكم في كرسف النساء اذا سقطت سواء
كانت الكرسف في الفرج الداخلى او في الفرج الخارج وان كانت

احتشت في الفرج الخارج فابتل داخل الحشو انتقض وضوءه فانفذ
اولم ينفذ واما اذا احتشت في الفرج الداخل فان نفذ الى خارجه
ينتقض والا فلا اما الخارج من غير السبيلين فيوجب انتقاض الطهارة
عندنا على التفصيل خلافا للشافعي كالقبي والدم ونحوهما اما القبي
اذا كان مل الفهم ينقض سواء كان طعاما او ماء او مرة فان كان
بلغها لا ينتقض عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله سواء نزل من الرأس
او صعد من الجوف وان قاء دما ان كان سائلا نزل من الرأس ينتقض
وان كان علقا لا ينتقض وان صعد من الجوف ان كان علقا لا ينتقض
الا ان يملأ الفم وان كان سائلا فعلى قول ابي حنيفة ينتقض به
الوضوء وان لم يكن مل الفم وعند محمد رحمه الله لا ينتقض ما لم يكن
مل الفم وان قاء طعاما او غيره قليلا قليلا ان اتحد المجلس يجمع
عند ابي يوسف وقال محمدان اتحد السبب يجمع والا فلا يجمع وتفسير
اتحاد السبب انه اذا قاء ثانيا قبل سكون النفس عن الغثيان والهيجان
اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن ان سال نقض والا فلا وعلى هذا
مسائل منها نقطة فشرت فسال منها ماء او دم او صيد ان سال
عن رأس الجرح ينتقض وان لم يسلم لا وتفسير السيلان ان ينحدر عن
رأس الجرح واما اذا كان على رأس الجرح ولم ينحدر لا يكون سائلا
وقال بعضهم اذا خرج ونجا وز الى موضع لمحقه حكم التطهير
يعنى اذا خرج الدم من الرأس الى اتفه او الى اذنه سال الى موضع
يجب تطهيره عند الاقتسال نقض وان مسح الدم عن رأس الجرح
بقطنة ثم خرج فمسح ثم قثم او القى التراب عليه ينظر ان كان بحال
او ترك لسال نقض والا فلا ولو بزق وفي بزاقه دم ان كان البراق غالبا فلا
وضوء عليه وان كان الدم غالبا فعليه الوضوء وان استوى يتوضأ احتياطا
ولو عض شئنا فرأى ان الدم عليه فلا وضوء عليه وقال بعض المشايخ
ينبغي ان يضع كفه او اصبعه على ذلك الموضع ان وجد الدم فيه نقض والا

فلا وعن محمد انه قال الشيخ اذا كان في عينه رمد وبسيل الدموع
منهما أمر بالوضوء لوقت كل صلاة لا في اخاف ان يكون ما يسيل
منه صديدا فيكون صاحب عذر وفي الفتاوى القرب في العين
بمثلة الجرح الذي لا يرقأ اما صاحب الجرح الذي لا يرقأ و من به
سلس البول والمستحاضة يتوضؤون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك
الوضوء في الوقت ماشيا من الفرائض والنوافل فاذا خرج الوقت
بطل وضوءهم وكان عليهم استئناف الوضوء لصلاة اخرى وان
توضأت المستحاضة حين تطلع الشمس بقي طهارتها حتى يذهب
وقت الظهر عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وزفر رحمهم الله
ويبغى ان يربط جرحه قليلا للنجاسة وان اصاب الثوب من ذلك
الدم اكثر من قدر الدرهم لزمه غسله اذا علم انه اذا غسله لا يتجسس
ولو كان بحال يتجسس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة جازله ان لا يغسل
وهو المختار للفتوى وصاحب العذر اذا منع الدم عن الخروج بعلاج
يخرج من ان يكون صاحب عذر ولهذا المعنى المقصود لا يكون
صاحب عذر بخلاف الحائض اذا احتشيت لا تخرج من ان تكون حائضا
رجل به جذري خرج منها ماء هو سائل فتوضأ منه ثم سال الفرحة
التي لم تكن سائلة تنقض لان الجذري فروح وعلى هذا مسألة المخبرين
وصاحب الحدث الدائم من لا يمضي عليه وقت صلاة كاملة الا والحدث
الذي ابتلى به يوجد منه فيه وانا توضأ لحدث آخر والدم منقطع
ثم سال فعليه الوضوء ذكره في احكام الغفغ وان انقطع الدم وقتا
كاملا يخرج من ان يكون صاحب عذر رجل انثر فسقطت من انفه
كتسلة دم لم ينتقض وضوءه وان قطرت انتقض والفراد اذا مضى
العضو وامتلا دما ان كان كثيرا انتقض وان كان صغيرا فلا ينتقض
اما العلق اذا مضى حتى امتلا بحيث لو سقط لسال منه الدم ينتقض
واما الذباب والبعوض اذا مضى وامتلا دما لا ينتقض اما الدم القليل

او النقص القليل فلما لم يكن حدثا لم يكن نجسا فاذا اصاب الثوب لا يمتنع
 وان خش وكذا النوم ناقض اذا كان مضطجعا او متكئا او مستندا
 الى شئ لو ازيل لسقط وان نام في الصلوة قاعدا او ساجدا فلا وضوء
 عليه وان كان خارج الصلوة فنام على هيئة الساجد ففيه اختلاف
 فظاهر المذهب انه يكون حدثا وان نام قاعدا او واضعا اليديه
 على عقيبته او واضعا بطنه على فخذه لا ينتقض ذكره محمد في صلوة
 الاثر ولو نام محتسبا لا وضوء عليه وكذا لو وضع رأسه على ركبته
 وان سقط التأثم ان اتبه بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء
 وان اتبه قبل السقوط فلا وضوء عليه وان نام على دابة عريانة
 ان كان حالة الصعود وحالة الاستواء لا ينتقض وان كان حالة الهبوط
 ينتقض لعدم تمكن المقعدة ولو كان في الاكاف او في السرج لا ينتقض
 في الحالين وكذا الانحاء والجنون ناقض وان قل وكذا السكر وحد
 السكران لا يعرف الرجل من المرأة قال في المحيط اذا دخل في مشيته
 تحرك فهو سكران وكذا القهقهة ناقضة في كل صلوة ذات ركوع
 وسجود وتنقض الوضوء والصلوة جميعا سواء كان تامدا او ناسيا
 وان قهقه في صلوة الجنائزة او سجدة التلاوة او سجدة السهو
 لا ينتقض وان نام في صلوة ثم قهقه فسدت صلاته ولا ينتقض وضوءه
 قاله في الاصل وقيل محمد في المحيط فسدت صلوته ووضوءه وبه اخذ
 عامة المنأخرين وان قهقه الصبي في صلوته لا ينتقض وضوءه
 واما التبسم فلا ينتقض الوضوء بالاجماع ولا الصلوة وحد القهقهة
 قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء المكيدتان ويكون مسموعا
 وجبرانه وقال بعضهم اذا بدت نواجذه ومنعه عن القراءة وقال
 بعضهم لا ينتقض حتى يسمع صوته وحد التبسم ما لا يكون مسموعا
 وجبرانه وفي الحاقية التبسم لا يطل الوضوء ولا الصلوة والضحك
 يفسد الصلوة لا الوضوء وحد الضحك ان يكون مسموعا له دون
 (جبرانه)

جبراته وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى أمامش الذكر وأكل شيء مما منه التار فانه لا ينقض
الوضوء عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله ولو حلق الشعر أو قلم
الأظفار بعد ما وضأ لا يجب عليه إعادة الوضوء ومن يتيقن في الوضوء
وشك في الحدث فلا وضوء عليه ومن شك في الوضوء ويتيقن
في الحدث فعليه الوضوء ومن شك في خلال الوضوء فعليه قسـل
ما شك وإن شك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت ما لم يتيقن في فصل
في النجاسة **في النجاسة على ضربين نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة**
أما النجاسة الغليظة فهي كالعذرة والبول والدم والخر ونحو الكلب
ولحم الخنزير وجميع أجزائه ولحوم ما لا يؤكل لحمه إذا لم يكن مذبوحة
بالسحبة. أما إذا ذبح بالسحبة وصلى مع لحمه أو جلده قبل الذبـاحة
يجوز الاغتسال برفاته إذا ذبح بالسحبة لا يطهر ولو دبح جلده ففي ظاهر
الرواية عن أصحابنا أنه لا يطهر وعليه عامة المشايخ وروى
عن أبي يوسف أنه يطهر ويجوز بيعه أما الأرواث والاختاء فكلها
نجس نجاسة غليظة عند أبي حنيفة وعندهما نجاسة خفيفة
وفي غنية الفقهاء بول الحمار وخره الدجاجة والبط نجس نجاسة
غليظة وأما النجاسة الخفيفة فهو كبول ما يؤكل لحمه وخره ما لا يؤكل
لحمه من الطيور في رواية الهندي وأبو محمد كلاهما طاهر
وأما بول الهرة ففي ظاهر المذهب أنه نجس نجاسة غليظة وأما خـره
ما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاجة والبط والأوز فطاهر
عندنا كالجمام والصفور ونحوهما ولو وقع في الماء لا يفسده وكذا
بعر القارة إذا وقع في الدهن لا يفسده إذا كان قليلاً لعموم البلوى
البيضة إذا وقعت من الدجاجة في الماء أو في المرقعة لا يفسده وكذا
السحلة وكذا الانثحة إذا خرجت من شاة ميتة (أما الماء المستعمل
فنجس نجاسة غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف

نجس نجاسة خفيفة وعند محمد طاهر غير طهور والماء المستعمل كل ماء ازيل به حدث او استعمل في البدن صلى وجه القرية امرأة غسلت القدور والقصاع او يدها من الوسخ والعجين لا يصير الماء مستعملا وكل اهاب دبع فقد طهر وجازت الصلوة معه الاجلد الخنزير والادى وذكر في الشرح كل حيوان اذا ذبح بالتسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكول اللحم او غير مأكول اللحم جلد الادى اذا وقع منه مقدار ظفر في الماء يفسده وفي الفتاوى الحاقية كل ما كان سورة نجسا لا يطهر لحمه وجلده وشحمه بالذكوة وعن محمد جلد الكلب والذئب يطهر بالذبح وعصب الميتة وقرنها وعظماها ورشها وشعرها وصوفها وظلفها طاهر اذا لم تكن عليه دسومة واما جلد الفيل فيطهر بالدباغة وعظمه طاهر يجوز بيعه الا عند محمد رحمه الله وروى عن محمد امرأة صلت وفي صفحتها فلانة عليها سن اسد او ثعلب او كلب جازت صلاتها وذكر الشيخ الامام الاسمانكي في شرحه السجاب اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوغ بودكالميتة لا تجوز الصلوة به مالم يغسل وان علم انه مدبوغ بشئ طاهر جازت الصلوة به وان لم يغسل وان شك فالأفضل ان يغسل وان لم يغسل جاز والدباغة صلى ضربين حقيقة او حكمية فالحقيقة ان يدبغ بشئ طاهر كالعفص والسجدة ونحوهما واما الحكمية فان يخرج الجلد عن حكم الفساد اما بالتقريب او بالتشميس او بالقائه في الريح ولو اصابه بعد الدباغة الحكمية ماء فعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية يعود نجسا وفي رواية لا يعود نجسا وكذا الثوب اذا اصابه مني ففرك والارض اذا اصابها نجس وجفت بالشمس وكذا البئر اذا تجسست فغار ماؤها ثم عاد وفي فتاوى قاضيهان ان الاظهر في البئر ان يعود نجسا وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا (فصل في البئر) اذا وقع في البئر

(نجاسة)

نجاسة تزعت وكان زرع ما فيها من الماء طهارة لها وان وقعت فيها
قارة او عصفورة او نحوها يترج منها عشرون دلوا الى ثلاثين
وان ماتت فيها حامة او دجاجة او منور زرع منها اربعون دلوا
او خمسون الى ستين وان ماتت فيها شاة او كلب او آدمي يترج جميع الماء
وكذا ان استخرج الكلب او الخنزير حيوان لم يصب فيه الماء وكل
حيوان اذا خرج حيوان قد اصاب فيه الماء ينظر ان كان سوره طاهرا
لا يتنجس الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطا وان توضى جاز وان كان
سوره نجسا يترج كله وان كان سوره مكروها يترج منه عشر دلاء
ونحوها احتياطا وان كان سوره مشكوكا يترج كله كذا روى
عن ابي يوسف رحمه الله في الفتاوى وان انتفخ الحيوان او تنفس
زرع جميع ما فيها صغر الحيوان او كبر وان وجدوا فيها قارة ميتة
ولا يدرون انها متى وقعت ولم تنتفخ ولم تنفس اعاد واصلاة يوم
وليلة اذا كانوا قد توضأوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها
وان كانت قد انتفخت او تنفسحت اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياليها
هكذا بن حنيفة رحمه الله وقال ليس عليهم اعادة شيء حتى يفحصوا
انها متى وقعت واذا وقعت برة او بعرتان في البئر من بعر الابل
او الغنم لم يتنجس البئر استحيانا وان اخرجت بعد التفتت يتنجس
البئر وان وقعت في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت لم يتنجس
ايضا وروى عن ابي حنيفة رحمه الله البرة اذا كانت يابسة لم تفسد
الماء مالم يستكثره الناظر لعموم البلوى وفي الرطبة والمنكسرة اليابسة
اختلاف بين المشايخ بعضهم افنى بالتنجس فيها وبعضهم
سوى بين الرطب واليابس والمنكسر والصحيح والارواث بمنزلة
المنكسرة وكذا الاختلاف واكثر المشايخ على انه تعتبر فيه الضرورة
والبلوى ان كان فيه ضرورة لا يحكم بالنجاسة للضرورة والروث
اذا كان صلبا فهو بمنزلة البرة وان وقع خرد الحمام والعصفور لم يفسد

وهذا مذهبنا وان وقع خره العجاج افسده وكذا خره الخفافش وبوله
لا يفسده وكذا ذرق حمالا يؤكل لحمه من الطيور فانه طاهر عندهما خلافا
لحميد وقال بعضهم روى عن ابي حنيفة وابي يوسف ان ذرق
سباع الطير لا يفسد الثوب الا اذا خش وفسد الماء وان قل ولا يفسد
الماء الكثير وفسد الاواني وان قل ولا يفسد ماء البئر وان بالت شاة
او برة في البئر تجس الا عند محمد وان قطر دم او حجر في البئر
يتزح ماء البئر كله وفي الذخيرة جنب نزح من البئر دلوا فصب
على رأسه ثم امتلوا آخر فمما طر من جسده في البئر لا يتجس
للضرورة وان وقع جنب في البئر او دخل لطلب الدلو قال ابو حنيفة
رحم الله الرجل جنب والماء نجس وفي رواية يخرج من الجنابة
اذا قضم واستنشق ثم يتجس فعلى هذا رواية يجوز له ان يقرأ
القرآن لخروجه عن الجنابة وقال ابو يوسف الرجل جنب والماء طاهر
وقال محمد كلاهما طاهر ان هذا اذا لم يكن على يده او ثوبه نجاسة
حقيقية فان كانت نجس بالاجساع ولو وقع في البئر اكثر من فارة
واحدة عن ابي يوسف انه قال الى اربع يتزح عشرون دلوا وثلاثون
وان كانت خمس يتزح اربعون او خمسون الى تسع فان كانت عشرة
يتزح ماء البئر كله وان كانت البئر مغينا لا يمكن نزحها اخرجوا مقدار
ما كان فيها من الماء كيف بقدر قال بعضهم يحفر حفرة مثل عمق الماء
وعرضه فيتزح حتى تمتلئ الحفرة وقال بعضهم يحكم به ذوا عدل
فيتزح بحكمهم ما عمن محمد يتزح منها ما شاء دلوا الى ثلثمائة دلوا واذ تزح
بوقوع الفارة عشرون دلوا او ثلاثون طهر الدلو والرشاة بها طهارة البئر
وموت ما لبس له دم سائل لا يتجس الماء ولا غيره كالبق والذباب والزناير
والعقارب وكذا موت ما يبس في الماء اذا مات فيه كاسمك والضفدع
والسرطان والحية وان مات في غير الماء اما السمك فانه لا ينجسه
بلا خلاف واما الضفدع اذا مات في العصير فقد اختلف المتأخرون
واكثرهم على انه ينجسه وذكر الاستيعابي في شرحه ما يبس

في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات في الماء فتفتت او تفسخ فنه بكره شرب
 ذلك الماء وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة لهادم سائل وكذا الوزغة
 اذا كانت كبيرة لهادم سائل في فصل في الاسرار في سورة الا دمي طاهر
 سواء كان مسلما او كافرا او جنبا او حائضا او طاهرا وكذا سور ما يؤكل
 لحمه طاهر كالابل والبقر والغنم واما سور الفرس فعن ابي حنيفة فيه
 روايات في رواية نجس وفي رواية مشكوك وفي رواية مكروه وفي رواية
 طاهر واما عندهما فهو طاهر بلا شك وبه اخذ بعض المشايخ
 وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس وسور سباع الطير
 وما يسكن في البيوت مثل الحية والعقرب والوزغة والفأرة والدجاجة
 المخلاة والهرة مكروه وان اكلت الهرة الفأرة ثم شربت الماء على الفور
 يتنجس الماء وان مكث ساعة ولحست فيها فمكروه وسور الجار والبغل
 مشكوك وعرق كل شيء معتبر بسوره الا ان عرق الجار طاهر عند
 ابي حنيفة في الروايات المشهورة كذا ذكره القسوري وابن الاثان
 نجس في ظاهر الرواية وروى عن محمد بن طاهر ولكن لا يؤكل
 وهو الصحيح وان اصاب الثوب من السور المكروه لا يمنع وان خش
 وان اصاب من السور المشكوك لا يمنع ايضا وروى عن ابي يوسف
 انه قلل يمنع ان خش الصحيح ان الشك في طهوريته لا في طهارته
 وان اصاب من السور النجس يمنع اذا زاد على قدر الدرهم والاصل فيه
 ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهو عفو لا يمنع
 جواز الصلوة عندنا وعند زفر والشافعي تمنع وان قلت وينبغي
 ان تغسل وان كانت اقل من درهم حتى ان الثوب اذا اصابه من النجاسة
 الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصابه مقدار ما
 لوجع بلك النجاسة يصير اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلوة
 اجماعا وقد روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه غسل ثوبه من
 قطرة دم اصابته ثم الدرهم المراد هو الدرهم الشهيلي وهو مثل

هرض الكف قال ابو جعفر يقدر بالوزن في النجاسة المتجسدة
كالعذرة وبالبسط والعرض في النجاسة الرقيقة كالبول والخمر وان
اصابه دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط قال بعضهم يعتبر
وقت الاصابة فلا يمنع وقال بعضهم يمنع وبه يؤخذ وان اصاب
الجلد فتشرب او ادخل يده في السمن النجس او المرأة اذا اختضبت
بالحناء النجس او الثوب اذا صبغ بالصنع النجس ثم غسل ثلاث مرات
طهرا الجلد والثوب واليد وان بقي اثر الدهن والصنع والخصاب
وما تشرب الجلد فهو عفو وذكر في المحيط بطهر الثوب بشرط
ان يغسله حتى يصفو الماء ويسيل منه الابيض وان غسل بغير
حوض الا يرى الى ماروى عن ابي يوسف في الدهن النجس انه
اذا غسل الدهن في اثناء فصب عليه الماء فيعلو الدهن فيرفع بشي
هكذا اذا فعل ثلاث مرات يحكم بطهارته وفي الذخيرة رجل دهن
رجليه ثم توضأ وضلها فلم يقبل الماء الرجل جاز وضوءه ثوب
اصابه نجاسة اقل من قدر الدرهم قفزت الى بطائنه فصار اكثر
من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة عند محمد وعند ابي يوسف لا يمنع
واذا الف الثوب المبلول النجس طاهر يابس فظهرت نداوته ولكن
لم يصير رطبا بحيث لو عصر لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر فالاصح انه
لا يصير نجسا وكذا الثوب الطاهر اليابس اذا بسط على ارض نجسة
رطبة وان نام على فراش نجس فغرق وابتل الفراش من عرفه لم يصب
بلل الفراش جسده لا ينجس وكذا اذا غسل رجله ومشى على لبدين نجس
وان مشى على ارض نجسة فابتلت الارض من بلل رجله واسود وجهه
الارض ولكن لم يظهر اثر البلل في رجله جازت صلوته وان صارت طينا
رطبا فاصاب رجله لا يجوز وفي الذخيرة رجل رمدت عينه فرمست
فاجتمع رمصها في جانب العين يجب ان يتكاف في اقبال الماء الى الماء في
ان لم يضره كما في اقبال الماء الى الماء في حال الصحة اذا صاب دهنه في اذنه

فكث في دماغه يوم ماتم خرج من اذنه فلا وضوء عليه وان خرج من الفم فعليه الوضوء وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وان خرج من الفم فعليه الوضوء القرحة اذا برأت فانرفع قشرها ولكن اطراف القرحة موصولة بالجلد الا اطراف الذي كان يخرج منه النجس فتوضأ جاز وضوءه وان لم يصل الماء الى ماتحته واوتوضأ ثم حلق رأسه اوليته او قلم ظفره لم يجب امرار الماء على تلك الاعضاء الماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر وذكر في المحيط انه ان جف وبقى له أثر فهو نجس وفي المنقطة هو طاهر الا اذا علم انه من الجوف واما النجاسة الخفيفة كبول ما وكل لحم فانها مقدرة بالكثير الفاحش وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه مقدر بشبر في شبر وروى عن محمد انه يعتبر بالربع ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب وقال بعضهم يعتبر ربع الموضع ان كان ذبلا ربع الذيل وان كان دخر يصا او كافر بع ذلك ارادوا به ربع ثلث الثوب واما الشرط الثاني فهو الطهارة من الانجاس يجب على المصلي ان يزيل النجاسة عن بدنه وثوبه والمكان الذي يصلي فيه وكما يجوز ازالته بالماء المطلق فكذا يجوز بالماء المقيد وبكل ما يبع طاهر يمكن ازالته به وكذا يجوز ازالته بالثار او بالتراب في مواضع (منها اذا تلطخ السكين بالدم او رأس الشاة ثم ادخل النار فاحترق الدم ظهر الرأس والسكين وكذا اذا اصاب السكين دم فمسحه بالتراب يطهر وعن محمد اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال يمسحها بالتراب وكذا اذا اصاب الخف نجاسة لها جرم عن ابي يوسف انه قال اذا مسحه بالتراب او بارمل على سبيل المسافة يطهر وعليه فتوى مشايخنا ذكره في المحيط وان لم يكن لها جرم كالبول والخر فلا بد من الغسل رطبا كان او يابساً وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يحكي عن الشيخ ابي بكر محمد بن الفضل انه قال اذا مشى على التراب او الرمل ولزق بعض التراب بالنعل وجف ومسحه بالارض يطهر

عند أبي حنيفة رحمه الله وهكذا روى الفقيه ابو جعفر عنه وعن
أبي يوسف مثل ذلك الا انه لا يشترط الجفاف فيه وكذا يجوز اناتها
بالحك والحت والفرك اما الحك والحت فانه في الخف اذا اصابته
نجاسة لها جرم فيست بطهر بالحك والحت عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله وذكر في المحيط ان محمدا رجع الى قولهما بالرأى
لما رأى عموم البلوى وان انضح البول مثل رؤس الابر فذلك لبس
بشيء واما الفرك في المني فبطهر الثوب به اذا ليس والعضو بالحت
وان كان الثوب ذا طقين وهو الصحيح وكذا باللمس اذا اصاب الخمر
يده فلمسه ثلاث مرات يطهر يده بالريق كما يطهر فده بريقه واما اذا
اصاب الثوب نجاسة فان لم تكن النجاسة مريئة يغسلها حتى يغلب
على ظنه انه قد طهر وقبل اذا غسل مرة وعصر بالمبالغة يطهر وقيل
لا يطهر ما لم يغسل ثلاث مرات ويعصره في كل مرة والفتوى على
الاول وعلى هذا مسائل (منها ما روى عن أبي يوسف ان الجنب
اذا اترز في الحمام وصب الماء على جسده من حيث الظهر والبطن
حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الازار يحكم بطهارة الازار
وان لم يعصره قال في موضع آخر ان امرءا فوق الازار بكفيه فهو
احسن واحوط وفي المتن شرط العصر في قول أبي يوسف ايضا
ولو اصاب البول ثوبه فغسه مرة في نهر جار وعصره بطهر وهذا
قول أبي يوسف ايضا ذكر في الاصل وقال يغسله ثلاث مرات
ويعصره في كل مرة وعن محمد يغسلها ثلث مرات ويعصره
في المرة الثالثة فبطهر ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي ان يبلغ
في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه
الماء ويعتبر في كل شخص قوته وطاقته وفي فتاوى أبي الليث خف
بطانة ساقه من الكرباس فدخل في جوفه ماء نجس فغسل الخف
ودلكه باليد ثم سلاه الماء واهرقه الا انه لم ينته الى عصر الكرباس فقد
طهر الخف وروى عن أبي القاسم الصفار في رجل يستحي ويمشي

ماء استنجاه تحت رجليه ولبس بخفيه خرق له ان يصلي مع ذلك
 الخلف لان بالماء الاخير يطهر الخلف كما يطهر موضع الاستنجاء
 وفي الملتقط ان كان خفه متخرقا واصاب الماء رجله ولفافته رجوت
 سعة الامر فيه الا يرى ان البساط النجس اذا جعل في نهر وترك فيه
 يوما وليلة حتى جرى الماء عليه بطهر ولو كان على يده نجاسة رطبة
 واخذ بها عروة القمصة كلما صب الماء فاذا غسل يده ثلاثا طهرت
 اليد والعروة الحصى من قصب اذا اصابته نجاسة فجفت بذلك
 ثم يغسل ثلاثا وان كانت رطبة يغسل ثلاثا ولا يحتاج الى شيء آخر
 وان كان من بردى يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر عند ابي
 يوسف خلافاً في الحمد وفي التوازل اذا اصاب الخرف او الاجر نجاسة
 ان كان قد بما يطهر بالغسل ثلاثا جفف اولم يجفف وان كان حديثا
 غير مستعمل يغسل ثلاث مرات ويجفف في كل مرة وذكر في المحيط
 يغسله مقدار ما يقع كثر رأيه انه قد طهر واشترط مع ذلك ان لا يوجد
 منه طعم النجاسة ولا اونها ولا ريحها وان وجد احد هذه الاشياء
 لا يحكم بطهارته الا ان يصل الى حد المشقة وعليه اكثر المشايخ
 ولو موه الحدي بالماء النجس يموه بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر
 وفي المحيط عن شمس الانمة السرخسي الارض اذا جفت ولم يتبين
 اثر النجاسة تطهر سواء وقع عليها الشمس او لم تقع والحصى اذا
 تنجس جفت النجاسة وذهب اثرها يطهر ايضا اذا كان متداخلا
 في الارض وكذا الشبل والحشيش وكذا سائر ما ينبت في الارض مادام
 قائما على الارض فانه يطهر بالجفاف مطلقا ذكره الزندوسى وعن
 محمد بن الفضل الجمار اذا بال في الشيلة ووقع عليها الطر ثلاث مرات
 ووقع الشمس عليها ثلاث مرات فقد طهر وكذا الحجر والاجر اذا
 كان مفروشا يطهر بالجفاف واما ان كان موضوعا على الارض
 بحيث ينقل ويحول فحينئذ لا بد من الغسل واللبنة اذا كانت مفروشة

وتجس جازت الصلوة عليها بعد الجفاف وذكر في موضع آخر
 ان كانت الحجار التي تنقل تشربت النجاسة تطهر بالجفاف وان كانت
 ما تشربت لا تطهر الا بالغسل ثلاثا والنجف في كل مرة الماء
 والزاب اذا كان احدهما نجسا فالطين نجس اذا جعل منه الكوز
 او القدر فطبخ يكون طاهرا ولو احترقت العذرة او الروث فصار رمادا
 او مات الحمار في الحلة فصار ملحا او وقع الروث في البئر فصار حاة
 زالت نجاسته وطهر عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو وقع
 ذلك الزماد في الماء الصحيح انه يتجس وكذا الاجر يطهر بالغسل
 والجفاف ظاهره لا باطنه حتى لو وقع قطعة منه في الماء يتجس الماء
 كذا ذكره في المحيط * حار بال في الماء فخرج منه رشاش فاصاب
 ثوب انسان لا يمنع حتى يتبين انه بول وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 وفي فتاوى قاضين اذا بال في ماء راكد فاصاب الرش اكثر من
 قدر درهم يمنع وعن محمد بن اغضل اذا كان في رجل الفرس
 نجاسة نحو السرقين فغشي في الماء فخرج منه رشاش فاصاب
 ثوب الراكب صار الثوب نجسا سواء كان الماء راكدا او جاريا وان
 لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره وسئل ابو نصر الدباس عن غسل
 دابته فيصيبه من ذلك الماء او من عرقها قال لا يضره قيل له ان
 كانت قد تمزقت في بواها وروثها قال اذا جف وتناثر وذهب عينه
 لا يضره ايضا وفي الذخيرة اذا التي الحجر المتلطيخ العذرة في الماء الجاري
 فارتفعت منه قطرات فاصاب منها ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم
 قال ابو بكر لا يجب غسله الا ان يظهر فيه لون النجاسة وقال نصير
 يجب غسله ولو صلى وبه شعر انسان اكثر من قدر الدرهم جازت
 الصلوة وبه اخذ الفقيه ابو جعفر و ابو القاسم الصفار وعن ابي حنيفة
 انه لا يجوز وبه اخذ نصيرني بحج جرة البعير كسر فيه ومراة
 كل حيوان كبوله اذا وقع جلد انسان في الماء القليل ان كان مقدار
 (ظفر)

ظفرا فسد. وفي اسنان الآدمي اختلاف الشايخ وفي فتاوى القفال
قطعة جلد كلب الترقى بجراحة في الرأس بعيد ماصلي به وان صلى
ومعه سنورا وحية يجوز بخلاف جر والكلب واذا لمست الهرة كف
رجل بكرة له ان يدصها تفعل ذلك لان ريفها مكروه وكذا بكرة
ان يأكل ما بقي منها وذكر في موضع آخر انها ان لمست عضو انسان
فصلى قبل ان يغسل جاز والاولى ان يغسل ذلك وفي الذخيرة ان كانت
الجماسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستجمر بثلاثة
احجار خاتقاء ولم يغسل بالماء قال الفقيه ابو الليث في فتاويه يحز به وبه
نأخذ * الرجل اذا كان قد استنجى بالماء وخرج منه ريح قبل ان يمس
موضع الاستنجاء هل يتنجس من اليتيمه الموضع الذي يربه الريح
الصحيح انه لا يتنجس وذكر في موضع آخر عليه ان بعد الاستنجاء
لانه لما خرج منه اريح خرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء
وكذا اذا كان قد لبس سراويله مبتلا فخرج منه ريح لا يتنجس
السراويل على الاصح واذا ارتفع بخار الكيف او المربط فاستجمر
في الكوة او في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد فاصاب ثوبه
يتنجس كلب مشى على طين فوضع رجل قدميه على ذلك الطين
يتنجس وكذا اذا مشى على ثلج والثلج رطب وان كان الثلج جامدا
فهو طاهر * الكلب اذا اخذ عضو انسان او ثوبه لا يتنجس
ما لم يظهر فيه البول سواء كان راضيا او غضبان الكلب اذا اكل
بعض عنقود العنب يغسل ما اصاب فيه ثلاثا ويؤكل وكذا
يفعل بعد ما ينس العنقود ولو عصر العنب فادى رجله وسال
الدم على العصير والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم فيه لا يتنجس
وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف كما مر في الماء الجاري ذكره في المحيط
او توشا بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد ماء خالصا ليس عليه
غسل ما اصابه وما زق من الدم السائل باللحم فهو نجس وما بقي

في اللحم فلبس نجس وذكر في المحبط وقال ورأيت في بعض الكتب
 الطحال او القلب اذا شق وخرج منه دم ليس بسائل فلبس بشي
 وفي المنقط لو صلى وهو حائل رجل شهيد وعليه دعاؤه يجوز صلاته
 وقال في موضع آخر امرأة صلت وهي حاملة صبي وثوب الصبي
 نجس جازت صلاتها اذا صلح مصار بن شاة ميتة فصلي بها جازت
 صلاته ولو صلى معه فأرة مسك جازت صلاته امرأة صلت ومعها صبي
 ميت فان كان لم يستهل عند ولادته فصلانها فاسدة فصل
 اوله بفعل وكذلك ان استهل ولم يفعل واذا كان قد استهل وغسل
 فصلانها تامة ذكر في العيون وذكر في نوادر ابي الوفاء قال يعقوب
 لو صلى في جلد خنزير مدوغ جاز وقد اساء وقال ابو حنيفة ومحمد
 رحمهما الله لا يجوز صلواته ولا يظهر بان باغته ولو صلى ومعه
 بيضة قد صار منحها دعا يجوز صلاته ولو صلى ومعه قارورة فيها بول
 لا يجوز صلاته رجل صلى في ثوب محشو فلما اخرج حشوه وجد فيه
 فأرة ميتة يابسة ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق بعيد صلاة ثلاثة
 ايام ولها عن ابي حنيفة والا بعيد ججع ما صلى بذلك الثوب
 ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد بعثي اذا كان على
 جسده نجاسة وهو مسافر وليس معه ماء او ما يعمر من زبل او كان معه
 ماء وهو يخاف العطش وان كانت النجاسة بالثوب ان كان اقل من ربع
 الثوب طاهرا فهو بالخيار ان شاء صلى به وان شاء صلى عرباتا وان كان
 ربه طاهرا وثلاثة ارباعه نجسا لم تجز الصلوة عربانة بل يصلي به بلا
 خلاف وعند محمد يصلي به في الوجهين وان صلى عرباتا يصلي قاعدا
 يومي بالركوع والسجود فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة
 وقال في الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة ويضع يديه على عورته
 الغليظة سواء صلى نهارا او في ليلة مظلمة او في البيت او في الصحراء
 وهو الصحيح وان صلى قائما اجزا والاول افضل ولو قام على شيء

نجس وصلى لا تجوز ولو صلى على مبطن في باطنه قد زان كان
مخيطا لا تجوز وان لم يكن مخيطا جازت ولو سجد على شيء نجس
تفسد صلوته وقال ابو يوسف ان عاد حين علم على شيء طاهر لا تفسد
وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع انفه وجبهته
نجسا عن ابى حنيفة رحمه الله بسجد على انفه وتجاوز صلاته خلافا
لهما وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع طاهرا جاز بلا خلاف
وذکر شمس الأئمة السرخسي انه اذا كانت النجاسة في موضع
الكفين والركبتين جازت صلته وقال في العيون هذه رواية شاذة
والصحيح ان يقال ان كان في موضع ركبتيه لا تجوز صلته وان كان
موضع احدى قدميه نجسا لا تجوز صلته ان كان قد وضعها وان كان
النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع لصارا اكثر من قدر
الدرهم يمنع كما يمنع في ثوب ذي طاقين وان افتتح الصلوة في مكان
طاهر ثم نقل قدميه على شيء نجس وقلم ان لم يمكث مقدار ما يؤدى
ركعا جازت والا فلا وكذا ان رفع نعليه وعليهما قدر ان ادنى معهما
ركنا فسدت صلوته وفي فتاوى اهل سمرقند اذا سجد يقع ثيابه
على شيء نجس جازت صلته اذا كانت يابسة وفي اختلاف زفر
ويعقوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الآجر وهو على
ظاهرهما قائم يصلى لم تفسد صلوته وبمثله اذا حلت النجاسة بخشبة
فقلبها وصلى على الوجه الطاهر ان كان غلظ الخشبة يقل القطع
تجوز الصلوة عليها والا فلا واذا اصاب الارض نجاسة ففرشها
بطين او حصص وصلى عليه جازت وليس هذا كالثوب ولو فرشها بالتراب
ولم يطين ان كان التراب قليلا بحيث لو استشمه احد يجد رائحة
النجاسة لا تجوز الصلوة ولا تجوز وان كان على اللبد نجاسة فقلب
وصلى على الوجه الثاني تجوز صلته وقال ابو يوسف لا تجوز وبه
اخذ بعض المشايخ وهذا كله مذهب محمد وهو مذکور في المحيط

ولو بسط المصلي على شيء نجس رطب أو جالس على أرض نجسة رطبة
 أو لف الثوب اليابس في ثوب نجس رطب فارت الرطوبة في ثوبه
 أو في مصلاه إن كان بحال لو عصر الثوب أو المصلي يتقاطر منه شيء
 يتنجس والأفلا وقال شمس الأئمة الحلواني لو كان بحال لو وضع
 الإنسان عليه يده يثقل يصبر نجسا والأفلا وهذا قريب من الأول
 هو الشرط الثالث ستر العورة **ب** والعورة من الرجل ما تحت السرة
 إلى الركبة والركبة عورة أيضا لكن من غيره لا من نفسه هو المختار
 وروى محمد بن شجاع عن أبي حنيفة وأبي يوسف نصا لهما قالا إذا كان
 المصلي محلول الجلب فينظر إلى عورته لا تغد صلاته وبعض المشايخ
 جعلوا ستر العورة من نفسه أيضا شرطا حتى قالوا إن كان كثيف
 اللحية تجوز وإن كان خفيف اللحية حتى لو نظر إلى جيبه رأى
 عورته فصلوته فاسدة وبه كان يفتي بعض المشايخ ولو صلى عربا
 في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر وهو قادر على اللبس لا تجوز
 صلوته بالاجماع وبدن المرأة الحرة كلها عورة الأوجهها وكفيها
 وفي القدمين اختلاف المشايخ وذكر في المحيط أن الأصح أنهما
 ليستا بعورة وفي تخاقيب الصحاح أن انكشاف ربع القدم يمنع وذراعيها
 كبطنها في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة
 رحمهما الله أن ذراعيها ليستا بعورة والأول هو الصحيح وأما الشعر
 المسترسل قال الفقيه أبو الليث أن انكشاف ربع المسترسل فسد
 صلاتها وهذا في عامة الكتب وفي الفتاوى الخانية المعبر في إفساد
 الصلوة انكشاف ما فوق الأذنين قال وهو الصحيح أما الخصبان
 مع الذكر قال بهضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على حدة
 وهو الصحيح وكذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ وقال بعضهم الركبة
 مع الفخذ عضو واحد ولو صلى وركبته مكشوفتان والفخذ مغطى
 جازت صلاته امرأة صلت ورابع ساقيها مكشوف تعبد وإن كان أقل
 (من ذلك)

من ذلك لا تعبد وقال ابو يوسف انكشف مادون انصف لا يمنع
وعنه في النصف روايتان والحكم في الشعر والذن والظهر والفخذ
كما لحكم في الساق واما القبل والدبر فهو على هذا الخلاف يعنى
اذا انكشف من احدهما ربه يمنع عندهما خلافا لابن يوسف مذكور
في الزيادات اما ثدى المرأة فان كانت مراهقة فهو تبع للصدر وان كانت
كبيرة فالثدى اصل بنفسه وفي شرح شمس الائمة السرخسي اذا كان
الثوب رقبا يشف ما تحته لا يحصل بذلك ستر العورة ومن صلى
بقميص لبس عليه غيره فلو نظر انسان من تحته رأى عورته فهذا لبس
بشيء وذكر في الزيادات لو ان المرأة صلت وهي تقدر على الثوب الجديد
فلبست ثوبا خلقا فانكشف من شعرها شيء ومن فخذها شيء
ومن ساقها شيء اوجع ذلك يبلغ ربع الساق فلا يجوز اما العورة من
الائمة غايى عورة من الرجل وبطنها وظهرها عورة ايضا والمذبة وام
الولد والمكاتب بمنزلة الائمة وان انكشف عضو انسان فستر من غير لبس
لا يضره وان ادى معه ركنا يغسد وان لم يؤد ولكن مكث مقدار
ما يؤدى فيه ركنا بسنة فلم يستر فسدت صلوة عند ابن يوسف خلافا
لمحمد وكذا اذا وقع للزوجة في صف النساء او وقع امام الامام او رفع
نجاسة مما اتى فعلى هذا الخلاف ومن لم يجد ما يستر به العورة صلى
قاعدا بايمه كما ذكرنا (الشرط الرابع استقبال القبلة) فمن كان بحضرة
الكعبة يجب عليه اصابة عينها ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة
الكعبة وثمرة هذا تظهر في النية وكان الشيخ الامام محمد بن حامد
لا يشترط على الغائب نية الكعبة مع استقبال القبلة وقال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل يشترط ذلك وبعض المشايخ يقول ان كان
يصلى الى المحراب فكما قال الحامدي وان كان يصلى في الصحراء
فكما قال الفضلي وقبله اهل المشرق جهة الغرب وذكر في امالى
الفناوى حد القبلة في بلادنا يعنى سمرقند ما بين المغرب بين مغرب الشتاء

ومغرب الصبف وان كان مريضاً لا يقدر على التوجه الى القبلة وليس معه احد او كان صحيحاً يخاف من عدو او سبع يصلى الى اى جهة قدر وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على الدابة والنافلة من غير عذر فله ان يصلى الى اى جهة توجه وان اشبه عليه القبلة وليس بحضرته من يسئله عنها اجتهد وتحري وصلى فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعاده عليه وان علم ذلك وهو فى الصلوة استدار الى القبلة وبني عليها سواء اشبهت فى المغازة او فى المصر فى ليلة مظلمة او فى نهار وان تحرى ووقع تحريه على جهة فتركها وصلى الى غير جهة التحرى بعيداً وان اصاب القبلة وقال ابو يوسف ان اصاب لا يعيدها ولو اشبهت ولم يتحرر وصلى لا تجوز صلاته وان علم انه اصاب القبلة استقبل الصلوة ولو اشبهت وكان بحضرته من يسئله فلم يسئله فتحرى وصلى فان اصاب القبلة جازت صلاته والا فلا وكذا الاعمى ولو سألته فلم يخبره حتى تحرى وصلى ثم اخبره لا يعيد ما صلى ولو شك فتحرى وصلى ركعة الى جهة ثم شك فتحرى حتى انه اذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات بالتحرى جاز كذا فى الخافانية وذكر فى امالى الفتاوى وان علم ان قبلته الكعبة ولم ينو لها جاز وفى الخافانية ان نوى ان قبلته محراب مسجده لا يجوز لانه علامة وليس بقبلة ولو حول صدره عن القبلة من غير عذر فسدت صلاته ولو حول وجهه عنها عليه ان يستقبل القبلة من ساعته ولا تفسد صلاته ولكن يكره ولو ظن انه احدث فحول عن القبلة ثم علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تفسد صلاته وان علم بعد الخروج فسدت صلاته (الشرط الخامس الوقت) اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثانى وهو البياض المستطيرق الافق فبطلوع الفجر الكاذب وهو لياض المستطيل لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت الفجر وقال فى المحيط اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض فى جهة واحدة ثم تلاشى وآخر وقتها قبل طلوع الشمس

واول وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله
 اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقالوا اذا صار ظل كل شيء
 مثله واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين وآخر وقتها
 ما لم تغرب الشمس واول وقت المغرب اذا غربت الشمس وآخر وقتها
 ما لم يغيب الشفق وهو البياض الذي في الافق بعد الحمرة عند ابي حنيفة
 وقالوا هو الحمرة نفسها واول وقت العشاء اذا غاب الشفق وآخر وقتها
 ما لم يطلع الفجر واول وقت الوتر ما هو وقت العشاء الا انه مأمور بتقديم
 العشاء عليه ويستحب في الفجر الاسفار بها في الازمنة كلها الا يوم النحر
 والابراد بالظهر في الصيف وتقدمها في الشتاء وتأخير العصر ما لم تغير
 الشمس وتجهيل المغرب وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب والى
 ما بعده الى نصف الليل مباح وبعده الى طلوع الفجر مكروه اذا كان
 بغير عذر واما في الوتر فان كان لا يثق بالانتباه او قبل النوم وان كان
 يثق فتأخيره الى آخر الليل افضل واذا كان يوم غيم فاستحب في الفجر
 والظهر والمغرب تأخيرها يعني عدم التجهيل وفي العصر والعشاء
 تجهيلها ~~في~~ اما الاوقات التي نكره فيها الصلوة فخمسة ~~في~~ ثلثة منها
 يكره فيها الفرض والتطوع وذلك عند طلوع الشمس وعند غروبها
 الا عصر يومه ووقت الزوال (وروي عن ابي يوسف انه جواز التطوع
 وقت الزوال يوم الجمعة ولا يصلى فيها صلوة الجنائزة ولا يسجد للتلاوة
 ولا يسجد فيها لسهو ولو قضى فيها فرضا بعده وان تلافيها آية
 سجدة فالأفضل ان لا يسجد لها فان سجد لها لا يعيدها واما الوقتان
 الآخران فانه يكره فيهما التطوع ولا يكره فيهما الفرض يعني
 الفوائت وصلوة الجنائزة وسجدة التلاوة وهما بعد طلوع الفجر
 الى ان تطلع الشمس الاسنة الفجر وما بعد صلوة العصر الى غروب
 الشمس وما بعد غروب الشمس ايضا مكروه لتأخير المغرب وكذلك
 يكره التطوع اذا خرج الامام للمخطبة يوم الجمعة وعند الإقامة

فان شرع ثم خرج الامام لا يقطعها بل يثبها ركعتين ان كانت تحية
 المسجد او غلا مطلقا وان كانت سنة الجمعة قيل يقطع على رأس
 الركعتين وقيل يثبها اربعاً (قال المرغباني هو الصحيح وكذا مكروه
 قبل صلوة العيدين وعند خطبتهما وعند خطبة الكسوف والاستسقاء
 ولو شرع في التطوع في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها
 ثم يقضيها و ان لم يقطع فقد اساء ولا شيء عليه ولو شرع
 في النافلة في الوقتين ثم افسد هاتمه القضاء ولو افتتح النافلة
 في وقت مستحب ثم افسد هاتمه لا يقضيها فيما بعد العصر قبل
 الغروب ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر وقبل
 يقضيها ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى
 ركعتين طلع الفجر ثم قام وصلى ركعتين تنوب عن ركعتي الفجر
 عندهما وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة وذكر في الذخيرة
 ولو صلى ركعتين على ظن انه لم يطلع الفجر وقد نيت انه طلع الفجر
 فعند التأخيرين تجزئه عن ركعتي الفجر ولو شك لانجزئه عنهما
 بالاتفاق واذا طلعت الشمس حتى ارتفعت فندرجح اورحين ثباح
 الصلوة ولو طلعت الشمس في خلال الفجر تفسد صلوة الفجر
 ولو غربت في خلال العصر لا تفسد العصر (الشرط السادس
 النية) المصلي اذا كان متغلا يكفيه مطلق نية المصلوة وفي التراويح
 اختلف بعض المتقدمين قالوا الاصح انه لا يجوز وذكر المتأخرين
 ان للتراويح وسائر النية تأدي بمطلق النية والاصح انه
 لا يجوز بمطلق النية والا حتماً في التراويح ان ينوي نفس
 التراويح او سنة الوقت او قيام الليل وفي السنة ان ينوي السنة ولو نوى
 في الوتر الجمعة او العيد ينوي صلوة الوتر و صلوة الجمعة و صلوة العيد
 وفي صلوة الجنائز ينوي الصلوة لله تعالى والدعاء لليت والمفترض
 المنفرد لا يكفيه نية بمطلق المفترض ما لم يقل الظهر او العصر
 (فانوى)

فان نوى فرض الوقت ولم يعين اجزاء ذلك الا في الجمعة ولا بشرط نية
اعداد الركعات ولو نوى الفرض والتطوع معا جاز عن الفرض عند
في يوسف خلافا للمحمد ولو افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فصلى
على نية التطوع حتى فرع فهي تلك المكتوبة ولو كبرينوى التطوع
ثم كبرينوى الفرض يصير شارعا في الفرض ولو صلى ركعة من الظهر
ثم افتتح العصر او التطوع بتكيرة فقد نقص الظهر وصح شروعه
فيما كبر وكذا اذا شرع في المكتوبة ثم كبرينوى للشروع في النافلة
او كان منفردا فكبرينوى الاقتداء بصير شارعا فيما كبروا ان صلى
ركعة من الظهر ثم كبرينوى الظهر فهي هي ويجزأ بذلك الركعة
حتى انه لو صلى اربعا بعد ذلك على ظن الاولى قد انتقضت ولم يقعد
على رأس الركعة الرابعة فسدت ولو نوى مكتوبتين معا فهي التي
دخل وقتها ولو نوى غائبتين فهي الاولى منهما ولو نوى غائبة
ووقتية معافهي للغائبة الا ان يكون في آخر وقت الوقتية ولا يحتاج
الامام الى نية الامامة الا في حق النساء واما المقتدى فينوي الاقتداء
ولا يكفيه نية الفرض والتعين وان نوى الاقتداء بالامام ولم يعين
الصلوة يجزئه وكذا اذا قال نويت ان اصلي مع الامام وان نوى
صلوة الامام ولم ينو الاقتداء لا يجزئه لشرطية نية الاقتداء في نيته
وان نوى الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ فيه والاصح
انه يجزئه وان نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز عند البعض وان
نوى الاقتداء بالامام ولم يخطر بباله من هو صح وان نوى الاقتداء
وهو يظن انه زيد فاذا هو عمر وصح ايضا الا اذا قال اقتديت بزيد
فاذا هو عمر وغبتذ لا يصح والافضل ان ينوي الاقتداء بعد ما قال
الامام الله اكبر لبصير مقتديا بمصل كذا ذكره في المحيط فان نوى
الاقتداء حين وقف الامام جاز وان نوى الشروع في صلوة الامام
وكبر على ظن انه قد شرع وهو لم يشرع لم يجز (ومن صلى سنين

ولم يعرف لنا فلة من الفرض ان ظن ان الكل فريضة جاز وان كان
الرجل شاكا في وقت الظهر فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت قد خرج
يجوز بناء على ان القضاء بذية الاداء او الاداء بذية القضاء ويجوز وهو المختار
كذا ذكره في المحيط ولو نوى فرض اليوم يجوز بلا خلاف وان لم يعلم بخروج
الوقت ومن صلى الظهر ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء فتبين ان ذلك
من يوم الاربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين الوقت ولو شرع في صلوة
ما عليه يظن انها سبئية فاذا هي احدية لا تصح لو شرع على ظن انها
احدية فاذا هي سبئية تصح والمستحب ان ينوى بقلبه ويتكلم باللسان
ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بلا خلاف والا حوط ان ينوى مقارنا
للتكبير ومخاطا له وذكر في الاجناس ان من خرج من منزله يريد
الفرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية في تلك
الساعة ان كان بحال لو قبل له اى صلوة نصلى امكنه ان يجيب من
غير تأمل تجوز صلوته والا فلا وان تأخرت النية ونوى بعد التكبير
لا تصح ﴿ فصل في فرائض الصلوة ﴾ اما فرائض الصلوة فثمان
ست على الوفاق واثنان على الخلاف وهى تكبيرة الافتتاح والقيام
والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد اما
الخروج عن الصلوة بصنعه ففرض عند ابى حنيفة خلا فالهما
وتعديل الاركان فرض عند ابى يوسف لحديث ابن مسعود رضى الله
عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلوة
لا يقيم الرجل فيها صلته من الركوع والسجود ولا دخول في الصلوة
لا بتكبيرة الافتتاح وهى قوله الله اكبر والله اكبر والله اكبر والله
كبير وان قال بدلا عن التكبير الله اجل واوعظم وارحم اكبرا ولا اله
الا الله او تبارك الله او غيره اجزأ ولو افتتح باللهم او قال يا الله يصح
او قال اللهم اغفرلى او اللهم ارزقنى او قال استغفر الله او اعوذ بالله
او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصح ولو قال الله بصبر شارحا

عند أبي حنيفة فقط وفي ظاهر الرواية لا بصير شارعا ولو قال الله
 اكبر لا بصير شارعا وان قال ذلك في خلال الصلوة تفسد صلاته
 لانه اسم الشيطان ولو قال الله اكبر بالكاف الضعيف اختلف فيه
 البصريون والكوفيون والاصح انه بصير شارعا ولو ادخل المد في الفاء
 الله كما في قوله تعالى ﴿ قل الله اذن لكم ﴾ تفسد صلاته عند اكثر المشايخ
 ويكفر لو تعمد به وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما لا تفسد
 ولو افتتح مع الامام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله
 لا بصير شارعا ولو قال الله مع الامام او بعده ولكن فرغ من قوله اكبر
 قبل فراغ الامام من قوله اكبر لا يجوز ايضا انما بصير شارعا بالكل
 فيقع الكل فرضا ولو كبر قبل الامام مقتديا به لا بصير شارعا في صلوة
 الامام ولا في صلوة نفسه وقيل بصير شارعا في صلوة نفسه ولو انه كبر
 بعد ما كبر الامام يعني كبر ثانيا ونوى الشروع والاقتداء به بصير شارعا
 وقاطعا لما كان فيه والافضل ان يكون تكبيرة المقتدى مع تكبيرة الامام عند
 أبي حنيفة وقالوا بكبر بعد تكبيرة الامام واذا شك المقتدى انه كبر مع الامام
 او قبله او بعده يحكم باكبر رايه فان استوى الظن ان فانه يحجزه جلال امره
 على الصواب ^{عنه} والثانية من الفرائض القيام ^{عنه} فلو صلى الفريضة
 قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز وان عجز المربض عن القيام صلى
 قاعدا ركع ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود او مالها برأسه ايماء
 وجعل سجوده اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد
 عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لم يرض اذا قدرت ان تسجد على الارض
 فاسجد والا فام رأسك ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها
 جاز وفي الذخيرة فان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل
 رجليه الى القبلة فالوأمأ بهما وان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة
 واوأمأ جاز فان لم يستطع الايماء برأسه اخرجت عنه وفي رواية سقطت
 عنه ولا يومي بعينه ولا يقلبه ولا يحاجبه ثم اذا برى ان كان يعقل

الصلوة حالة المرض فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى والا فلا
كالقضى عليه ان كان اقل من يوم وليلة قضى ما فاته وان كان اكثر
من يوم سقطت عنه ولو قدر على القيام دون الركوع والسجود لم يلزمه
القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالايما * رجل في حلقه جراحة تسيل
اذا صلى بالركوع والسجود يصلي قاعدا بالايما شيخ كبير اذا قام
بسلس بوله اوبه جراحة تسيل وان جلس لا تسيل يصلي جالسا
بركع ويسجد وكذا لو سجد اسال بوله وانفلت ريحه فانه يصلي قاعدا
بالايما ولو كان بحال لو صلى قاعدا يسيل ولو صلى مستلقيا لا يسيل
فانه يصلي قائما بركوع وسجود ولو كان بحال لو صلى قائما ضعف عن
القراءة يصلي قاعدا بقراءة يعنى الشيخ الذى لا يقدر على القراءة
بقيام ولو كان بحال لو صلى مفردا يقدر على القيام ولو صلى مع الامام
لا يقدر بشرع قائما يقعد فاذا آن وقت الركوع يقوم ويركع (الربض
يقعد في الصلوة من اولها الى آخرها كما يقعد في التشهد وعليه
الفتوى وفي الذخيرة امرأة خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت
توضأت ان قدرت والاتيمت وجعلت رأس ولدها في قدر او حفرة
وصالت قاعدا بركوع وسجود فان لم تستطعها تومى ايماء (رجل
شلت يده ولبس معه احد يوضؤه او يتمه فانه يمسح وجهه وذراعيه
على الخائط فاظروا تأمل في هذه المسائل هل تجد عذرا لتأخير الصلوة
عن وقتها او اويلا لئلا ركهها) فخلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة
وانبوا والشهوات فسوف يلقون فيها وان صلى الصحيح بعض صلوته
قائما لحدث به مرض ينها قاعدا بركع ويسجد او يومى وان لم يستطعها
او مستلقيا ان لم يستطع القعود وان كان صلى قاعدا المرض ثم صح
بنى على صلوته قائما عندهما وعند محمد يستقبل وان صلى بعض صلوته
بإيماء ثم قدر على الركوع والسجود يستأنف بالاتفاق ويجوز التطوع
قاعدا بغير عذر وان افتتح التطوع قائما ثم اهي فلا بأس له ان يتوكل على

عصا او يعقد ويجوز صلوة التطوع على الدابة للمسافر بالاتفاف
 وللقيم خارج المصر عند ابي يوسف (اما الفرائض فيجوز ايضا
 بالاعدار التي ذكرناها في التيم وكذا شيخ ركب دابة ولم يقدر على
 النزول او امرأة لبس معها محرم يصليان عليها والمصلي على الدابة
 يومي بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كالمرضى
 المصلي قاعدا بالايما ولو سجد على شيء وضع عنده او على سرجه
 لا يجوز ولو كان على سرجه نجاسة لا تمنع جواز الصلوة وقبل تمنع
 ولو صلى في السفينة قاعدا من غير عذر يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال لا يجوز الاضطرار **والثالثة من الفرائض القراءة** **وهي**
 تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه وقبل اذا صحح الحروف
 يجوز وان لم يسمع نفسه والقراءة فرض في جميع ركعات النفل والوتر
 وفي الفرض في ذات الركعتين اما في ذات الاربع ففرض القراءة فيها
 في الركعتين بغير عينيهما وفي الاخرين مخبران شاء قرأ وان شاء سجد
 وان شاء سكت واما التقدير فالفرض قراءة آية واحدة وان كانت
 قصيرة نحو قوله تعالى ثم نظر عند ابي حنيفة وعندهما ثلث آيات فصار
 او آية طويلة واما اذا قرأ آية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مدهامتان
 او حرف واحد نحو و من فقدنا خلف المشايخ والاصح انه
 لا يجوز وان قرأ آية طويلة نحو آية الكرسي وآية المدابنة البعض
 في ركعة والبعض الاخر في ركعة اخرى فقد اختلفوا فيه ايضا والاصح
 انه يجوز على قول ابي حنيفة والذي لا يحسن الا آية لا يلزمه التكرار
 عنده وعندهما يلزمه التكرار ثلاث مرات **والرابعة من الفرائض**
 الركوع وهو طأ طأة الرأس وان طأ طأ رأسه قليلا ولم يعتدل ان كان
 الى الركوع اقرب منه الى القيام جاز ركوعه وان كان الى القيام اقرب
 لا يجوز رجل انتهى الى الامام وهو راكع فكبر وهو الى الركوع اقرب
 فصلوته فاسدة رجل احب بلفظ حديثه الى الركوع ينخفض رأسه

في الركوع وذكر في صيون الفتاوى اذا ادرك الامام بعدما سجد الامام
 سجدة فركع وسجد سجدتين تفسد صلوته واودرك الامام بعدما ركع
 وهو في السجدة فركع وسجد السجدتين مع الامام لا تفسد لان زيادة
 ما دون الركعة غير مفسد واذا ركع المعتدي قبل الامام فرفع رأسه
 قبل ان يركع الامام لم يجز ذلك الركوع وان ادركه الامام وهو في الركوع
 اجزأه فاذا انتهى الى الامام وهو راكع فكبر ووقف حتى رفع الامام
 رأسه من الركوع لا يصير مدركا لتلك الركعة وركبة الركوع متعلقة
 بآدني ما يطلق عليه اسم الركوع عندنا في حنيفة ومحمد وجهما لله
 تعالى وذكر في الشرح ان لم يقل ثلاث تسبحات او يمكث مقدار فلان
 لا يجوز وكذا لا يكره كثرة السجود وذكر في زاد الفقهاء ان ادنى تسبحات
 الركوع والسجود الثلاث والوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات
 والخامسة من الفرائض السجدة وهي فرضة تتأدى بوضع الجبهة
 على الارض والانف والقدمين واليدين والركبتين وان وضع جبهته
 دونها فله جاز بالاجماع ولكن ان كان من غير عذر يكره وان وضع انفه
 فكذلك عندنا في حنيفة وقال لا يجوز بالانف الا اذا كان بجهته عذر
 ولو وضع خدما ودفنه لا يجوز وان كان من عذر يلزم يومئذ ووضع اليدين
 والركبتين في السجود ليس بواجب ولو سجد ولم يضع قدميه على الارض
 لا يجوز ولو وضع احدهما جاز ولو سجد بسبب الزحام على فخذه جاز وهو
 قول ابي حنيفة وان سجد على ركبته لا يجوز وان سجد على ظهر رجله
 وهو في الصلوة يجوز وان سجد على ظهر رجله ليس في الصلوة لا يجوز
 ولو كان موضع السجود ارفع من موضع القدمين مقدار لبنتين منصوبتين
 جاز والا فلا واراد ائمة بخار او هي ربع ذراع ولو سجد على كور عمامة
 او فاضل ثوبه على شيء طاهر جاز عندنا خلافا للشافعي ولو بسط كفه
 او ذيله على شيء نجس فسجد عليه لا يجوز وقبل في رواية يجوز ولو وضع
 كفيه او بسط خرقة على شيء طاهر للحر والبرد واللباب وسجد جاز

والكلام في الكراهة وان مجده على التلج ان لم يلبده وكان بحيث يغيب وجهه فيه ولا يجده مجده لم يجوز ان يلبده جازو على هذا اذا التقى الحشيش وسجده عليه ان وسجده مجده جاز والا فلا وكذا اذا سجد على التبن او الخلو ج ان لم تسخر جهته لا يجوز ولو لم يجده على الارز او على الجاورس او الدرة لا يجوز ولو لم يجده على الخبطة او الشعير يجوز اما الارز والخلو ج اذا كان شئ منهما في الجوارق جاز و سئل نصر بن يحيى عن رجل وضع ركبته على حجر صغير قال ان وضع اكثر جهته على الارض يجوز والا فلا كذا في المحيط وان لم يضع ركبته في السجدة على الارض يجوز وهو المخارجه والسادسة من الفرائض القعدة الاخيرة ^١ وقد رافرض مقدار قراءة الشهد وتظهر فرصتها في هذه المسائل رجل صلى للظهر خمسا ولم يقعد على رأس الرابعة بطلت فرصته وتحولت صلاته نفلا والاشا لينة المسافر اذا اقتدى بالمقيم في ثالثة لا يصح لان للقعدة الاولى فرض في حق المسافر فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل والثالثة اذا تذكر بعد تمام الصلوة سجدة التلاوة فعاد اليها لم تنقض للقعدة حتى انه لو لم يقعد فسدت صلاته والرابعة اذا نام في القعدة الاخيرة كلها فملا نية عليه ان يقعد قدر الشهد وان لم يقعد فسدت صلاته لان الافعال في الصلوة تحالف الثوم لا تحسب كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قائما او ركع او سجد نائما وهذه المسئلة يكثر وقوعها لاسيما في التراويح ^٢ والسابعة من الفرائض الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه يفرض عند ابي حنيفة خلافا لهما حتى ان المصلي اذا اجث حمدا بعد ما قعد قدر الشهد او تكام او عمل عملا ينافي الصلوة تمت صلاته بالاعتاق وان سبقه الحدث في هذه الحالة فكذلك عندهما وقال ابو حنيفة يتوصا ويخرج من الصلوة ويثنى على هذا مسائل المتكلم اذا رأى المذنب بعد ما قعد قدر الشهد او كان ما سمحا فانقضت مدة مسجدة او خلع خفيه بعلم يسيرا وكان امبا فعلم سورة وكان

عار بافوجد ثوباً وكان موسياً فقدر على الركوع والسجود اذ نذر ان عليه
 صلوة قبل هذه . واواحد الامام القارى فاستخلف امياً او طلعت
 عليه الشمس في النجر او دخل وقت العصر في الجمعة او كان ماسحاً
 على الجيرة فسقطت عن ربه او كان صاحب عذر فاقطع عذره ففي
 هذه المسائل فسدت صلاته عند ابى خيفة وقال تمت صلاته
 ﴿ والثامنة من الفرائض ﴾ تعديل الاركان وهو عند ابى يوسف فرض
 لما ذكرنا من الحديث وعندهما من الواجبات وما سواه من الواجبات
 تعيين الفاتحة وتعيين القراءة في الركعتين الاولين والاقتصار فيهما على
 مرة وتقديمهما على السورة وضم السورة والاباء اليها والجهري فيما يجهر
 فيه والخافة فيما يخاف فيه وقراءة القنوت في الورد وقراءة التشهد
 في القعدتين وفي رواية في العقدة الاخيرة فقط والعقدة الاولى وسجدة
 التلاوة وسجدة السهو وتكبيرات العيدين والانتقال من فرض
 الى فرض آخر ﴿ واما بيان صفة الصلوة ﴾ فهو اذا اراد الرجل
 ان يدخل في الصلوة نوى واخرج يديه من كفيه ورفع يديه مع التكبير
 وذكر في الهداية انه يرفع اولاً ثم يكبر حتى يحاذي بابها يديه شحمتي
 اذنيه ويخرج اصابعه لاكل التفرج ويوجه بطن كفيه نحو القبلة
 والمرأة ترفع يديها حذاء ثدييها والمفتدى يكبر مقارناً بتكبير الامام
 وعندهما يكبر بعد تكبيرة الامام والخلاف في الافضلية ثم يضع يمينه
 على يساره ويقبض بيده اليمنى رسغ يده اليسرى ويضعهما تحت
 السرة والمرأة تضعهما على ثدييها ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك
 الى آخره وان زاد قوله وجل ثناؤك لا يمنع وان سكت لا يؤمر ويقول
 اتي وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيها وما انا
 من المشركين الى آخره عند ابى يوسف ثم في رواية عنه يقول قبل
 التكبير وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول قبل الافتتاح يعني قبل
 التنية ولا يقول بعد التنية بالاجماع ثم يتغوذ اما التعوذ فنيح للشاء حتى

يأتي به المقتدى وفي العبدین يأتي به قبل التكبيرات بعد الثناء والمسبوق
يأتي بالثناء اذا ادرك الامام حالة الخفاضة ثم اذا قام الى قضاء ما سبق به
يأتي به ايضا كذا ذكره في الملتقط واذا ادرك الامام وهو يجهر بستمع
وبنصت قال بعضهم يأتي بالثناء عند سكات الامام كلمة كلمة وعن
الفقيه ابى جعفر الهندواني اذا ادرك الامام في الفاتحة يثنى بالاتفاق
ذكره في الذخيرة اما في الجمعة والعبدین اذا كان بعيدا عن الامام
فقد اختلف المناخرون وان ادرك في الركوع فانه ينحني وان كان
اكبر اياه لو اتى به يدرك الامام في شئ من الركوع يأتي به قائما والاربع
ويتابع الامام وكذا اذا ادرك في السجدة الاولى ولا يأتي بالركوع ولا يكون
مدر كالتلك الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله او في مقدار تسبيحة
منه وفي الذخيرة وان سوى ظهره في الركوع صار مدر كاقدر على التسبيح
اولم يقدر وان ادرك في القعدة يكبر ويقعد وقال بعضهم يأتي بالثناء
ثم يقعد ولا يتعوذ الا بعد الثناء ثم يسمي فيأتي بها في اول كل ركعة يقرأ
فيها احتياطا لان اكثر المشايخ على هذا اما الامام اذا جهر فلا يأتي
بها واذا خافت يأتي بها واما التسمية عند ابتداء السورة فانه عند ابى
حنيفة لا يأتي بها وعند محمد يأتي بها اذا خافت ثم يقرأ الفاتحة واذا
قال الامام ولا الضالين يقول آمين والمؤمن ايضا يقولها ويخفونها
ثم يضم سورة او ثلاث آيات فان قرأ آية او آيتين لم يخرج عن حد
الكرامية وان قرأ ثلاث آيات خرج عن حد الكراهية ولم يدخل
في حد الاستحباب لان الواجب ضم السورة او الايات اليها والمستحب
ان يقرأ في السفر حالة الضرورة بفاتحة الكتاب وای سورة شاء
وفي حالة الاختيار يقرأ في الفجر سورة البروج ونحوها وفي الظهر
كذلك وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب بالقصر جدا
وفي الحضر اذا خاف فوت الوقت يقرأ قدر ما لا تنفوت الصلوة
وان لم يخف يقرأ في الفجر باربعين آية او خمسين او ستين وفي الظهر

مثله اودونه اوفى العصر والعشاء كذلك قال القدوري يقرأ في الظهر بطوال المفصل وفي الظهر والعصر والعشاء باو ساط المفصل وفي المغرب بقصر المفصل اما الطوال فمن سورة الحجرات الى سورة البروج واما الاو ساط فمن سورة البروج الى سورة لم يكن الى آخر القرآن ويطيل الامام في الفجر الركعة الاولى على الثانية وركعتا الظهر وما سواهما سواء وطال محمد احب الى ابن بطيل الاولى على الثانية في الصلوات كلها واما طالة الركعة الثانية على الاولى فمكر ومبالاجاع ان كانت ثلاث آيات او فوقها وان كانت آية او آيتين لانكره اما في السنن والثواب فيسوي الا اذا كان مريبا او مأثورا فانه يصلي كما جاء فلما فرغ من القراءة يخرجها كعادته وينبغي ان يكون ابتداء تكبيرة محمد اول الخرو و يكون الفراغ عند الاستواء وبعضهم قالوا اذا اتم القراءة حالة الخرو لا بأس به بعد ان يكون ما بقى من القراءة حرفا او كلمة والاولى الاصح ويضع يده على ركبتيه ويفرج اصابعه ويمسك ظهره ولا يرفع رأسه ولا يتكسبه ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا وذلك ادناه وان زاد على الثلاث فهو افضل ويحتم على وزوان اقتصر على واحدة او ترك التسبيح جازت صلاته وبكره وروى عن ابن مطيع البلخي ان تسبيح الركوع والمجود ركن لو تركه لا تجوز صلواته ولا ينبغي للامام ان يطيل على وجه يعمل القوم به لانه سبب الشغب عن الجماعة وانه مكره ولو اطلل ركوعه لادر الى الجاني لا تقر باخيه ومكره ولو اطلل تقريبا الى الله تعالى فلا بأس به وكان بعضهم يطيل التسبيحات ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حده وان كان مقتديا بأبى بالتحديد ولا يأبى بالتسبيح وان كان منفردا بأبى لهما في الاصح اما الامام فيأتى بالتحديد على قولهما وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا ويرسل اليدين في القنوت كذا قل الضمير الشهيد خسام الدين في واقعته وذكر السيد الامام في الملقط انه يأخذ

وفي صلاة الجنازة ووقت الشاه ووقت الغنوت بأخذ على قول أكثر
المشايع وفي تكبيرات العيدين يرسل فإذا اطمان قائماً كبير بالحرور وسجد
ويضع ركبته أولاً ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الأرض ويبدى
ضبعه ويحافى بطنه عن فتحه والمرأة تنخفض في السجود وتلزم
بطنها بفخذيهما ويقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثاً وذلك
ادناء وإن زاد فهو افضل وبذلك على وتر ثم يرفع رأسه ويقعد ويضع
يديه على فخذيه فإذا اطمان فاعداً كبيراً وسجداً ثانياً وإن رفع رأسه قبل
ثم سجدان كان إلى السجود أقرب لا يحز به ذلك الرفع وذكر في الملتقط
انه يحز به فإذا فرغ منهض قائماً ولا يقعد ولا يعتمد يديه على الأرض
إلا من عذر ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الأولى
إلا انه لا يستقم فيها ولا بتعوذ ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى
فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى
وجلس عليها ونصب اليمنى نصباً وبوجه أصابها نحو القبلة
ويضع يديه على فخذيه وبفرج أصابعه لاكل التفرج ثم يشهد
ويقول التحيات لله والصلوات والطيبات إلى قوله عبده ورسوله
ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى فإن زاد قال بعض المشايخ ان قال
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهياً يجب عليه سجدة السهو
وعن أبي حنيفة ان زاد حرفاً واحداً فعليه سجدة السهو واكثر المشايخ
على هذا فإذا قام إلى الثالثة لا يعتمد يديه على الأرض فإن اعتمد
لابأس وإن كانت الصلوة فربضة فهو مخير فيما بعد الأولين
بين ان يقرأ وبين ان يسبح وبين ان يسكت والقراءة افضل وإن قرأ
يقرأ الفاتحة بحسب ولا يزيد عليها فإن ضم السورة يجب عليه
سجدة السهو في قول أبي يوسف وفي اظهر الروايات لا تجب عليه
أما إذا كانت سنة او غلا فيتدى كما ابتدأ في الركعة الأولى يعني يأتي
بالشاهم التعمود لأن كل شفع صلاة على حدة ويقعد في القعدة الأخيرة

مثل ما قعد في الاولى والرأ. تقعد على اليها اليسرى في القعدتين
وتخرج كلنا رجلها من الجانب الآخر وينشهد فاذا اتم التشهد
يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفر لنفسه ولوالديه ان كانا
مؤمنين ولجميع المؤمنين والمؤمنات ويدعو بالدعوات المأثورة وبما يشبه
الفاظ القرآن ولا يدعو بما يشبه كلام الناس نحو اللهم اكسني او اللهم
زوجني فلانة حتى لو قال في وسط الصلوة تنفس صلاته وروى عن
بعض المشايخ انه قال لا يقول وارحم محمدا فانه بوجه التفسير في حقه
عليه السلام واكثر المشايخ على انه يقول للتوارث و يقول ورحمت
ولا يقول وترحت وان قال وترحت بسكون الراء فهو خطأ ولو قال
وترحت بشديد الحاء يجوز ولا يقول في العالمين ربنا انك جيد ولو قال
لا بأس به ويشير بالسبابة اذا انتهى الى الشهادتين وقال في الواقعات
لا يشير فان اشار بعقد الخنصر والبنصر ويخلق الوسطى بالابهام
فاذا فرغ من الادعية يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله
ولا يقول في هذا السلام وبركاته كذا ذكر في المحيط وينوي بالتسليم
الاولى من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين وعن يساره مثل ذلك
وقال بعضهم ينوي الحفظة وقال بعضهم ينوي جميع من معه
من الملائكة لانه قد اختلف الاخبار قيل ان مع كل مؤمن خمسا
من الملائكة وقيل ستون وقيل مائة وستون وينوي المقدي امامه
في التسليم الاولى ان كان عن يمينه او يحداه وفي التسليم الاخرى
ان كان عن يساره وينبغي ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع
سجوده وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي سجوده الى اربعة اناقه وفي فعوده
الى حجره والسنة للامام في السلام ان يكون التسليم الثانية اخفض
من الاولى ومن المشايخ من قال بخفض الثانية فاذا تمت صلاة الامام
فهو مخير ان شاء انحرف عن يساره وان شاء انحرف عن يمينه وان شاء
ذهب الى حوايجهم وان شاء استقبل الناس بوجهه اذا لم يكن يحداه

مصل او امرأه في الصفوف الاواخر سواء كان ذلك المصلي في الصف
الاول او في الصف الآخر والاستقبال الى وجه المصلي مكروه هذا اذا لم
يكن بعد المكتوبة تطوع فان كان بعدها تطوع يقوم الى التطوع ويكره
تأخير السنة عن حال اداء الفريضة فاذا قام لا يتطوع في مكانه بل
يتقدم او يتأخر او ينحرف يمينا او شمالا او يذهب الى بيته فيتطوع
ثم ومن المشايخ من قال ان كان اما ما يتطوع عن يسار المحراب
وقال شمس الأئمة الحلواتي هذا اذا لم يكن من قصده الاشتغال بالدعاء
فان كان له ورد يقضيه بعد المكتوبة فانه يقوم عن مصلاه فيقضي
ورده قائما وان شاء جلس في ناحية المسجد فيقضي ورده ثم يقوم
الى التطوع كلاهما مروي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وما ذكر
في ابتداء المسئلة دليل على كراهة تأخير السن وما ذكره شمس الأئمة
دليل على الجواز ذكره في المحيط واما المقتدى والمنفرد ان لبس جاز
وان قاما الى التطوع في مكانهما جاز ايضا والاحسن ان يتطوعا
في مكان آخر فصل فيما يكره فعله في الصلوة وما لا يكره
يكره للمصلي ان يغطي فاه او اتفه الا عند الثاوب والادب عند الثاوب
ان يكظمه ان قدر وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او يده على فاه
ويكره الاعتجار وهو ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا
منه شبه المجمر للنساء ويلف حول وجهه وقال بعضهم الاعتجار
ان يشد حول رأسه بالتدليل ويبدى هامته ويكره العنق ارا دبه
ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او ان يلف ذوائبه حول
رأسه كما يفعله النساء في بعض الاوقات ويجمع الشعر كله من قبل القفا
ويمسكه بخيط او خرقة كيلا يصبب الارض اذا سجد ويكره وضع
البد قبل الركبة اذا سجد ورفعها قبلها اذا قام الا من عذرو يكره
ان ينقر نقر الديك وان يقعي اقعاء الكلب وهو ان يضع اليده على
الارض وينصب فخذه وقيل ان ينصب يديه امامه وان يفترش

ذراعه افتراش الثعلب وان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه وهو ان يضعه على كتفه ويرسل اطرافه وفي القدوري شرح مختصر الكرخي هو ان يجعله على رأسه او كتفه ويرسل اطرافه من جوانبه ولوصلي في قباء او مطرف او بارائي ينبغي ان يدخل يديه في كفيه ويشد القباء بالمنطقة وعن الفقيه ابي جعفر انه كان يقول اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسيء ويكره ان يكف ثوبه او يرفعه كيلا يترب ويكره ما هو من اخلاق الجبارة ويكره ان يصلي في ازار واحد الا من عذر وان يصلي حاسرا رأسه نكاسلا ولا بأس اذا فعله تذلا وخشوعا ويكره ان يصلي في ثياب البذلة او المهنته والمستحب ان يصلي في ثلثة اثواب ازار وقبص وعمامة وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه كان يلبس احسن ثيابه في الصلوة والمرأة تصلي في قبص وازار ومقنعة ويكره ان يرفع رأسه او ينكسه في الركوع وان يعيث بثوبه او بشيء من جسده وان يفرقع اصابعه او يشبك بين اصابعه وان يجعل يديه على خاصرته وان يقلب الحصى الا ان لا يمكنه من السجود فبسويه مرة او مرتين وفي اظهر الروايتين يسويه مرة وان يترج في جلوسه الا من عذر وان يغمض عينيه وان يلتفت يمينا او شمالا وان يسجد على كور عمامته وان يحج قصدا اذا كان صوتا لآخره له اما السعال المدفوع اليه فلا يكره والاحسن ان يدفع سعاله ان قدر وان يرد المصلي السلام بيده وان يحمل الصبي في صلاته وان يتنخم قصدا وان يضع في فيه دراهم او دنائير بحيث لا تمنعه عن القراءة وان منعته عن اداء الحروف افسدها وان ينفخ يعني نفخا لا يسمع صوته وان يتلع ما بين اسنانه ان كان قلبا وان كان كثيرا اذا على قدر الجمصة تفسد وان يحجر بالتسمية والتأمين وان يتم القراءة الركوع وان بعد الآي والتسبيح وبعد السورة يعني العد بالإصابع

عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا بأس به
ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره ومنهم من قال
الخلافا في التطوع لا في المكتوبة وقال ابو جعفر فيهما وفي الفتاوى
الحاقانية ان غمز رؤس الاصابع لا يكره وفي موضع آخر لو احتاج اليها
كفاي صلوة التسبيح عدها اشارة او بقلبه ويكره ايضا ان يتكى على
حائط او على عصا الامن عذر وان يخطو خطوات بغير عذر هذا
اذا وقف بعد كل خطوة وان لم يقف تفسد اذا كان بغير عذر ويكره
التمايل على يمينه مرة وعلى يساره اخرى ويكره اخذ القملة
او البرص وقتله ودفنه ولا بأس بقتل الحية والعقرب قالوا اذا لم يخرج
الى المشي الكثير والمعالجة فاما اذا احتاج ومشى وعالج تفسد صلاته
ويكره ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وتكرار السورة في الغرض
اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى ولا يكره في التطوع ويكره
تطويل الركعة الاولى على الثانية في التطوع الا اذا كان مرويا او مأثورا
وتطويل الركعة الثانية على الاولى في جميع الصلوات مكروه ويكره
تزع القميص والقلنسوة ولبسهما بعمل يسير ويكره ان يشم طيبا
وان يرمى يرافقه او ينخامته وان يروح بثوبه او بمروحة مرة او مرتين
فان روح ثلث حمرات من الواليات تفسد صلوته وان يرفع يده الى المرفقين
وان لا يضع يده في موضعها الامن عذر وان يقرأ القرآن في حالة
القيام وان يترك التسبيحات في الركوع والسجود وان ينقص من ثلاث
تسبيحات في الركوع والسجود وان يأتى بالاذكار المشروعة
في الاتقالات بعد تمام الانتقال وفيه كراهتان تركها في موضع الذكر
وتحصيلها في غير موضعه ويكره ان يمسح عرقه او القرباب من جبهته
اثناء الصلوة او في التشهد قبل السلام ولا بأس للتطوع المنفرد
بتمعذ من النار عند ذكرها او يسأل الرحمة عند ذكر آية الرحمة
و يستغفر وان كان في الغرض يكره واما الامام والمقتدى فلا يفعل

قبل العصر وركتان بعد المغرب واربع قبل العشاء واربع بعدها
 وان شاء ركعتين وما ذكر قبل العصر والعشاء فذلك مستحب
 وفي المحيط ان تطوع قبل العصر باربع وقبل العشاء باربع فحسن
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليهما والسنة قبل الجمعة
 اربع وبعدها اربع وعند ابي يوسف ست والا فضل عندنا ان
 يصلى اربعاً ركعتين واما سبعة الضحى فقد وردت الاحاديث فيها
 من الركعتين الى ثنتي عشرة ركعة والا فضل في صلاة الليل والنهار
 اربع ركعات بثمانية واحدة عند ابي حنيفة وقالوا في الليل ركعتان
 والزيادة على ثمان ركعات ليلاً وعلى اربع ركعات نهاراً مكروهة
 ومن شرع في صلاة التطوع او صوم التطوع ثم افسدها فعليه
 قضاؤها وان شرع بنية الاربع ثم قطع لايئزمه الا شفع واحد خلافاً
 لابي يوسف قالوا هذا في غير السنن واما اذا شرع في الاربع الاربعة
 قبل الظهر ثم قطع يلزمه الاربع وان شرع في الاربع ولم يقعد
 في الثانية فسدت صلواته تلك عند محمد وزفرو يقضى الركعتين الاوليين
 وقالوا لا تفسد وكل ركعتين اذا افسدهما فعليه قضاؤهما دون
 ما قبلهما ولوا فتخ التطوع قائماً قعد من عذر جاز وان نذر صلاة
 ولم يقل قائماً او قاعدا يلزمه قائماً وان صلى قاعداً قبل يجوز قياساً
 وطول القيام افضل من عدد الركعات ثم السنة المؤكدة في سنة
 الفجران يأتي بها في بيته او عند باب المسجد فان لم يمكنه ففي المسجد
 الخارج فان كان المسجد واحداً ففي خلف اسطوانة ونحو ذلك هذا
 اذا كان بعد الشروع في الفريضة واما قبل شروعه في الفريضة
 فيأتي بها في أي موضع شاء واما السنن التي بعد الفريضة ان تطوع
 بها في المسجد فحسن وفي بيته افضل لما روى عنه عليه الصلاة
 والسلام انه كان يصلى جميع السنن والوتر في البيت ومن السنن
 الزاويح واما منها بالجماعة سنة ايضا على سبيل الكفاية حتى لو ترك

اهل محلة كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وقد اسأوا في ذلك وان
 اقيمت في المسجد بجماعة وتختلف عنها رجل من افراد الناس وصلى
 في بيته فقد ترك الفضيلة وان صلى في بيته بالجماعة لم ينالوا فضيلة
 الجماعة في المسجد وهكذا في المكتوبة والاحتياط في النية ان ينوي
 التراويح اوقيام الليل اوسنة الوقت اوقيام رمضان لان المشايخ
 اختلفوا في اداء السنة بنية النفل قال بعض المتقدمين لا يجوز وقال
 بعض المتأخرين يجوز كن صلى ركعتين بنية صلوة الليل ثم تين انه
 كان قد طلع الفجر قال بعضهم تنوب عن سنة الفجر وهو قولهما
 وان شك في طلوع الفجر لا تنوب بالاتفاق وان نوى في التراويح
 صلاة مطلقه فحسب قالوا الاصح انه لا يجوز ووقته بعد العشاء لا يجوز
 قبلها وهو المختار ولو صلى العشاء امام وصلى التراويح امام آخر ثم علم
 ان الامام الاول صلى العشاء على غير وضوء بعيد العشاء والتراويح
 وان فاتته مع الامام ترويحة او ترويحان ذكره في الذخيرة وقال اختلف
 مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر الامام ثم يقضى وقال بعضهم يصلى
 التراويح المتروكة ثم يوتر واما الاستراحة فيجلس بين كل ترويحتين
 مقدار ترويحة واحدة وان استراح على خمس تسليمات قال بعضهم
 لا بأس به وقال اكثر المشايخ لا يستحب اى يكره تنزيها والافضل
 تعديل القراءة بين التسليمات ولو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة
 وقد قعد على رأس كل ركعتين قدر التشهد جاز ولا يكره لانه امكن
 واذا شكوا في انهم صلوات تسليمات او عشر تسليمات ففيه اختلاف
 والصحيح انهم يصلون بتسليمية اخرى فرا دى وذكر في الملتقط
 انه يقرأ في التراويح مقدرا مالا يؤدي الى تنفير القوم وفي الفتاوى
 يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية حتى يقع به الختم ثلاث مرات ولو ام رجل
 في التراويح ثم اقتدى بآخر في تراويح تلك الليلة لا يكره واذا بلغ الصبي
 عشر سنين فام في التراويح يجوز في قول وذكر في بعض الفتاوى انه

لا يجوز وهو المختار وان صلى اربع ركعات بتسليمية واحدة ولم يقعد
على رأس الركعتين يجزئ الاربع عن تسليمية واحدة عند ابى حنيفة
وابى يوسف وهو المختار واذا فرغ من التشهد ينظر وان علم انه
يشغل على القوم لا يزيد الدعوات المأثورة ولو تذكروا تسليمية بعد الوتر
قال ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون بجماعة وقال الصدر الشهيد
يجوز ان يقال يصلى بجماعة ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا
في الشفع الاول ثم صلى ما بقى على وجهها قال مشايخ بخارى
يقضى الشفع الاول لا غير وقال مشايخ ميمر قد عليه قضاء الكل
والله اعلم ^و والوتر ثلاث ركعات بسلام واحد عندنا يقرأ الفاتحة
والسورة في جميع ركعاتها ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع
السنة ولا يصلى الوتر بجماعة الا في شهر رمضان والمسبوق في الوتر
يقت مع الامام ولا يقت بعدها وان شك انه في الثالثة ام في الثانية
يقت مرتين لان تكرار القنوت في موضعه مكروه وفي المسئلة الثانية
لم يقع احدهما في موضعه وذكر في الذخيرة ان قنت في الاولى اوفى
الثانية ساهيا لم يقت في الثالثة و بينهما فرق وهل يصلى في آخر
القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم قال الفقيه ابو الليث يصلى
وذكر في بعض الفتاوى لا بأس بان يصلى وهل يجهر الامام بالقنوت
قال محمد بن الفضل يخاف كذا جرت العادة في مسجد الامام ابى
حفص الكبير بخارى وقال صاحب الذخيرة برهان الدين استحسنوا
الجهر في بلاد الجعم ليتعلموا وقال في الشرح يكون ذلك الجهر
دون جهر القراءة واما المقتدى فهو مخير ان شاء قنت وان شاء امن
وان شاء سكت كله مروي على الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد رجهما
الله وان قنت المقتدى او امن لا يرفع صوته بالاتفاق ^و فصل فيما
يفسد الصلوة ^و واذا تكلم بكلام الناس ناسيا او عاندا نفسد
بشرط ان يكون مسموعا لنفسه وان لم يصحح حروفه او يكون مصححا

وان لم يسمع وان لم فكلّم او ضحك تفسد وان ان في صلاته او تأوّه
او بكى فارتفع بكاؤه ان كان من ذكر الجنة او النار لم يقطعها وان كان
من وجع او عصبية يقطعها ولا فرق بين قوله اوّه وبين قوله آه قال
ابو يوسف اخيرا لا تفسد في نحو آه واف وثف وفي الملتقط اذا لسعته
الحية فقال بسم الله الرحمن الرحيم تفسد عند محمد خلافا لابن يوسف
وروى عن محمد ان كان المريض لا يملك نفسه لا تفسد صلاته كما
لونتجشاً او عطس فارتفع صوته وحصل به حروف لم تفسد صلاته
ذكره في الفتاوى الخاقانية وذكر في الذخيرة اذا قال المريض يارب
او قال بسم الله لما يلحقه من المشقة لا تفسد صلاته ولو اجاب المصلي
بلا اله الا الله او اخبر بما يسره او يسوءه او يعجبه فقال سبحان الله او
قال الحمد لله او قال لاحول ولا قوة الا بالله تفسد عندهما خلافا لابن
يوسف وذكر القاضي الامام فخر الدين خان قوله اجاب يعني قيل له
هل اله غير الله فقال لا اله الا الله ولو ارد اعلامه انه في الصلوة لا تفسد
ولو عطس في الصلوة فقال الحمد لله لا تفسد ولو عطس آخر فقال
المصلي الحمد لله يريد استغفاره تفسد ولو عطس في الصلوة فقال له
آخر برحك الله فقال المصلي آمين تفسد وان قبح على من لبس معه
في الصلاة تفسد وان قبح على امامه قيل ان قبح بعد ما قرأ مقدار
ما تجوز به الصلوة تفسد وان اخذ الامام بقوله تفسد صلاة الكل
واصحح انها لا تفسد وان اتقى الامام الى آية اخرى ففتح عليه بعد
الانتقال تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بقوله تفسد صلوة الكل
وان قبح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتحته تفسد وان اكل او شرب
طامدا او ناسيا تفسد وكذا العمل الكثير وكل عمل لا يشك الناظر انه
ليس في الصلاة فهو كثير وقال بعضهم كل عمل يعمل باليدين عرفا
فهو كثير وذكر في الملتقط لا يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين
ولكن تعتبر القلة والكثرة ولودهن المصلي رأسه او سرح شعره
تفسد ولو كان الدهن في يده فمسحه برأسه لا تفسد وان حملت المرأة

صنيفاً فارضعته تفسد وان مص صبي ثدى امرأه نصلى ان خرج اللبن
تفسد والا فلا وان صافح يده يريد بها السلام تفسد ولو رفع العمامة
من رأسه ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع على رأسه
او نزع القميص او نعم يده واحدة لا تفسد ولكن يكره ولو ضرب
انساناً بيد واحدة او بسوط تفسد كذا في المحيط وذكر في الذخيرة
ان المصلي على الدابة اذا ضرب بها لاستخراج السير تفسد وبعض
المشايخ قالوا اذا ضرب بها مرة او مرتين لا تفسد وان ضرب بها ثلاث
مرات متواليات تفسد وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط
فهشها وفي نسخة فهيأها به او نخسها لا تفسد ولو هدى به
وضرب بها تفسد صلاته وان حرك رجلاً لاعلى الدوام لا تفسد
وان حرك رجله تفسد وقال بعضهم ان حرك رجله قليلاً لا تفسد
وعن ابى بكر فيمن قال كم صليتم فاشار المصلي بيده باصبعين منها
انهم صلوا ركعتين لا تفسد وان كتب ما يستبين حروفه اقل من
ثلاث كلمات لا تفسد وان زاد تفسد وفي الملتقط لو قال المصلي مثل ما
قال المؤذن تفسد وفي الفتاوى الخاقانية ان اذن في الصلوة يريد به
الاذان تفسد وقال ابو يوسف لا تفسد ما لم يقل حي على الصلوة حي
على الافلاح ولو سمع اسم الله فقال جل جلاله او سمع اسم النبي
صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم ان اراد اجابته تفسد
وان لم يرد به الجواب لا تفسد ولو انشأ شعراً او خطبة ولم يكلم بلسانه
لا تفسد وقد اساء ولورد السلام يده او برأسه او طلب منه شيء فاوماً
برأسه اى نعم لا تفسد ولو قال اللهم اكرمى او قال اللهم انعم على
او اللهم اصلح امرى او اللهم ارزقنى العافية او اللهم اخفر لى ولوالدى
والمؤمنين والمؤمنات لا تفسد ولو قال اللهم اغفر لى ففیه اختلاف
المشايخ المتأخرين ولو قال اللهم اغفر لعمى تفسد ولو قال اللهم
ارزقنى رؤيتك او جنتك او حج بيتك لا تفسد ولو قال اللهم ارزقنى

دابة او كرما او زوجة او اقصى ديني تفسد ولو نظر الى كتاب وفهم
 ان نظر غير مستفهم لا تفسد وان نظر مستفهم ذكره في الملتقط انه
 تفسد وذكر في الاجناس لا تفسد عند ابى يوسف وبه اخذ مشايخنا
 وان قرأ من المصحف او من المحراب تفسد عند ابى حنيفة خلافا لهما
 ولو اخذ حجرا فرمى به تفسد ولو كان معه حجر فرمى لا تفسد وقد اساء
 وفي الاجناس ان رومي باطراف اصابه واحد لا تفسد ولو حك جسده
 مرة او مرتين متواليين لا تفسد ولكن يكره وكذا اذا فعل الحك مرارا
 غير متواليات ولو فعل مرارا متواليات تفسد وذكر في الاجناس اذا
 قتل القملة مرارا ان قتل قتلا متدار كالتفسد وان كان بين القنلات
 فرصة لا تفسد والكف عنه افضل وكذا لوروح بمروحة او بثوبه
 مرة او مرتين ولو نصح المصلي يريد به اعلامه انه في الصلوة وسمع
 حروفه او تنخخ لتحسين الصوت منعدا تفسد عند ابى حنيفة وابى
 يوسف كذا ذكره في الاجناس ولو استأذن رجل فجهر بالقراءة او قال
 الحمد لله او قال الله اكبر لا تفسد وان قبلت المصلي امر أنه ولم يقبلها
 هو فصلوته تامة ولو قبل هو بشهوة او بغير شهوة فسدت المصلي
 اذا وسوسه الشيطان فقال لاجول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك في امر
 الآخرة لا تفسد وان كان في امر الدنيا تفسد كذا ذكره في الذخيرة
 اذا اراد المصلي ان يسلم على غيره ساهيا فقال السلام فتذكر فسكت
 تفسد وذكر في الذخيرة المشي في الصلوة اذا كان مستقبل القبلة
 لا تفسد اذا لم يكن متلاحقا ولم يخرج من المسجد وفي الفضاء لا تفسد
 ما لم يخرج عن الصفوف وبعض المشايخ قالوا في رجل رأى فرجة
 في الصف الثاني فمشى اليها فسد ها لا تفسد ولو مشى الى الصف
 الثالث تفسد اذا لم يكن مستدبرا القبلة واما اذا استدبر القبلة فقد فسدت
 كما اذا استدبر على ظن انه رجع ثم تبين انه لم يكن رجع فسدت
 وان لم يخرج من المسجد ولو مضى العلك اولاك الاهليلج في الصلوة

تفسد ولو اطلع ما بقي بين اثنائه ان كان زائدا على قدر المحصة تفسد
وان كان اقل من قدر المحصة لا تفسد ولا يفسد صومه ايضا
﴿ فصل في سجود السهو ﴾ سجدة السهو واجبة لا تجب الا
بترك الواجب او بتأخيره او بتأخير ركن امارك الواجب فهو كما اذا
نسى قراءة الفاتحة او التشهد في كلتي القعتين في اظهر الروايات
وتكثيرات العبدن وكما اذا جهر الامام فيما يخافت او خافت فيما يجهر
وذكر في الذخيرة ان سجود السهو يجب بستة اشياء بتقديم ركن نحو
ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع وتأخير ركن نحو ان يترك
سجدة صليية فيتذكر في الركعة الثانية فيسجد ها او يؤخر القيام
الى الركعة ويكرر الركن نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث سجعات
وبتغير الواجب من صفة الى صفة نحو ان يجهر بالقراءة فيما يخافت
او يخافت فيما يجهر ويترك الواجب نحو ان يترك القعدة الاولى ويترك
السنة المضافة الى جميع الصلوة نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة
الاولى وقيل وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب فهذا اجمع ما قيل فيه
ولو جهر فيما يخافت او خافت فيما يجهر قدر ما تجوز به الصلوة يجب
عليه سجود السهو وهو الاصح والا فلا وذكر في النوادر وان خافت
الفتاححة او اكثرها او خافت من السورة ثلاث آيات قصار او آية طويلة
فعليه السهو وان خافت آية قصيرة يجب عند أبي حنيفة خلافا لهما
ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافة ان يسمع نفسه وهو المختار ذكره
في القنية واوقام الى الخامسة او قعد في الثالثة يجب عليه سجود السهو
بمجرد القيام والقعود وان نهض الى الثالثة ساهيا ان كان الى القعود
اقرب يقعد وفي وجوب السهو عليه اختلاف وانما يكون
الى القعود اقرب اذا لم يرفع ركبتيه وان كان الى القيام اقرب لم يقعد
بل يمضي على صلاته ويسجد للسهو ثم لو طاد بعد ما صار الى القيام
اقرب قيل تفسد صلاته والصحيح انها لا تفسد وان غاد بعد ما

استوى قائما فسدت في الاصح ولو كرر الفاتحة في الاولين او قرأ القرآن
 في ركوعه او في سجوده او في التشهد يجب وان قرأ الفاتحة في الآخرين
 مرتين اوضح سورة او قرأ السورة دون الفاتحة او قرأ التشهد مرتين
 في القعدة الاخيرة او تشهد قائما اور اكما او ساجدا لاسهو عليه هو
 المختار ولو زاد في التشهد في القعدة الاولى ان قال اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد يجب بالاتفاق وروى عن ابي حنيفة انه قال ان زاد
 حرفا واحدا يجب وروى عنهما ان قال اللهم صل على محمد
 لا يجب وان سكت في الآخرين متعمدا فقد اساء وان سكت ساهيا
 يجب السهو وقال ابو يوسف لاسهو عليه وان قرأ بعد التشهد
 في القعدة الاخيرة لاسهو عليه وان قرأ بعد التشهد وان تذكر القنوت
 بعد الركوع لم يعد الى القيام لقراءته وان تذكر في الركوع ففي العود
 روايتان والصحيح انه لا يعود ولا يفت في الركوع وقال الثاقلاني عاد
 اولم يعد يسجد للسهو وان سلم على رأس الركعتين في الظهر على ظن
 انه اتها ثم تذكرتها ويسجد للسهو وان سلم على ظن انها جمعة
 او جرفانه يستأنف صلاته وان سها عن القعدة الاخيرة وقام
 الى الخامسة يعود الى القعدة ما لم يسجد الخامسة ويسجد للسهو
 وان قيد الخامسة بالسجدة تحولت صلاته نفلا عند هما وبطلت
 اصلا عند محمد وعليه ان يضم اليها ركعة سادسة عند هما ويسجد
 للسهو وان قعد في الرابعة ثم قام قبل ان يسلم يعود ايضا ما لم يسجد
 ويسلم ولا يسلم قائما ويسجد للسهو فان سجد الخامسة كان فرضه تاما
 ويضم الى تلك الركعة ركعة اخرى فتكون الركعتان نافله له
 وسهو الامام يوجب السجدة عليه وعلى القوم وسهو الموثم لا يوجب
 على الامام ولا عليه وان سها عن السلام يعني اطال القعدة الاخيرة
 على ظن انه خرج من الصلوة ثم علم فسلم يسجد للسهو وان سلم من
 عليه السهو يريد به قطع الصلوة يعني لا يريد سجدة السهو ثم بداله

ذلك فله ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة ومن شك في القيام
انه كبر للافتتاح ام لا فتفكر وطال تفكره وعلم بعد ذلك انه كبر او ظن
انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه قد كبر فعليه السهو والاصل في التفكير
ان منعه عن اداء ركن او واجب يلزمه السهو وقال بعض المشايخ
ان منعه عن القراءة او عن التسبيح يجب السهو والا فلا وان سلم
المسبوق مع امامه فانه لا سهو عليه وان سلم بعده يجب عليه سجود
السهو وذكر في الملتقط المسبوق اذا سلم مع امامه او كبر ايام التشريق
مع امامه سهوا فعليه السهو والمسبوق يتابع امامه في سجوده للسهو
وان قام قبل سلام الامام وقرأ أو ركع ولم يسجد حتى يسجد الامام للسهو
يتابعه ويرتفع قيامه وقراءته وركوعه واذا لم يتابع الامام في سجود
السهو يسجد له اذا فرغ وان سها فيما يقضى يسجد للسهو ايضا
ولا ينبغي للمسبوق ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام فان
قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد فالمسئلة على وجوه ان كان
مسبوقا بر كعة اور كعتين او بثلاث ركعات فان كان مسبوقا بر كعة
ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد قدر ما تجوز به الصلوة
جازت صلاته والافسدت لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من
التشهد لا تعتبر وذكر في الفتاوى الخاقانية رجل صلى ولم يدرك الا ثا صلي
اواربعما قال ان كان ذلك اول ماسها استقبل الصلوة يعني اول ماسها
في عمره وعليه اكثر المشايخ وان لقي ذلك الشك غير مرة بغيره فان وقع
تحريه على انه صلى ركعة بضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو
وان وقع تحريه على انه صلى ركعتين بقعد ويتشهد ويسلم ويسجد
للسهو وان لم يقع تحريه على شيء اخذ بالاقول ان كان في صلوة الفجر
يجعل كانه صلى ركعة فبقعد لاحتمال انه صلى ركعتين وفي الذخيرة
لو شك في ذوات الاربع انها الاولى او الثانية بقعد على كل ركعة
وفي فتاوى الفضلي اذا دار بين الثانية والثالثة لا بقعد وهو الصحيح

ألا في المغرب والوتر وان بدأ بالسورة قبل الفاتحة في الأولى فعليه السهو وان قرأ حرفاً كذا في الخاقانية وسجدة السهو سجدتان بعد السلام وبشهادة وبسلم ويأتى بالصلوة في كلتي القعدتين والادعية في قعدة السهو وقال بعضهم يأتي بالادعية فيهما كلتيهما

فصل في زلة القارىء

في القرآن والمعنى بعيد متغير تغيراً فاحشاً تفسد صلواته كما اذا قرأ هذا الغبار مكان هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له كما اذا قرأ يوم تبلى السرائل مكان السرائر وان كان مثله في القرآن والمعنى بعيد ولم يكن متغيراً تغيراً فاحشاً تفسد أيضاً عند أبي حنيفة ومحمد هو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد لعموم البلوى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا تنقاس مسائل زلة القارىء بعضها على بعض الا بعلم كامل في اللغة والعربية وان بدل حرفاً مكان حرف الاصل فيه ان كان بينهما قرب المخرج او كانا من مخرج واحد لا تفسد كما اذا قرأ فاما الينيم فلا تكهر بالكاف مكان القاف في تقهر اما اذا قرأ مكان الذال ظاء او قرأ بالظاء مكان الضاد او على العكس فتفسد صلاته وعليه أكثر الأئمة وروى عن محمد بن سلمة انها لا تفسد لان العجم لا يميزون بين هذه الاحرف وكان القاضي الامام الشهيد المحسن يقول الاحسن فيه ان يقول ان جرى ذلك على لسانه ولم يكن ميمراً وكان في زعمه انه ادى الكلمة على وجهها لا تفسد وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وما ذكر في الذخيرة اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرينه الا ان يكون فيه بلوى عامة نحو ان يأتي بالذال مكان الضاد او يأتي بالراء المحضة مكان الذال او بالظاء مكان الضاد لا تفسد عند بعض المشايخ واما الحكم في قطع الكلمة فقد كان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني يفتي بانفساد وطامة المشايخ قالوا

لا تفسد عموم البلوى اما الوقف فلا يوجب فساد الصلوة ايضا
لعموم البلوى عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفسد نحو ان قرأ الا اله
ووقف وابتدأ الا هو او قرأه واقد وصحبنا الذين اوتوا الكتاب من قبلهم
ووقف وابتدأوا بايكم ان اتقوا الله او قرأ يخرجون الرسول فوقف وابتدأ
وايكم ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك ولو وصل حرفا من آخر الكلمة
بكلمة اخرى لا تفسد على قول العامة وعلى قول بعض المشايخ تفسد
وبعض المشايخ قالوا ان علم ان القرآن كيف هو الا انه جرى على لسانه
هذا لا تفسد وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك تفسد وذكر
في الملتقط لو قرأ الحمد لله بالهاء او قرأ كل هو الله احد بالكاف
ولا يقدر على غيره تجوز صلوته ولو قرأ قل اعوذ بالدال وقرأ فساء
صباح المنذر بن بكسر الذال لا تفسد ولو قرأ الاثغ لب باللام مكان
رب لا تفسد وعن ابى حنيفة فيمن قرأ واذا نبلى ابراهيم ربه او الخالق
البارى المصور او هو يطعم ولا يطعم لا تفسد وان زاد حرفا ان لم يغير
المعنى لا تفسد وان غير المعنى قالوا تفسد وينبغي ان لا تفسد وذكر
في كتاب زلة القارى للشيخ الامام حسام الدين ابى سعيد بن اسعد النسفى
لو قرأ الله السعد بالسين لا تفسد وهو اختيار الشيخ الامام نجم الدين
ابى حفص عمر النسفى ولو قرأ عنى مكان حتى لا تفسد ولو قرأ يدع
اليتم بسكون الدال او بضم الدال وترك التشديد لا تفسد لعموم البلوى
ولو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قرأ اولئك اصحاب
الجحيم لا تفسد ولولم يقف ووصل قال عامة المشايخ تفسد وعن عبد
الله بن المبارك وابى حفص الكبير البخارى ومحمد بن مقاتل وجاعة
من المراوزة لا تفسد وكذا افترى ابو نصر المازيدى ولو قرأ ان الله
يرى من المشركين ورسوله بالجرح لا تفسد عند المتأخرين ولو قرأ انا كنا
منذر بن بفتح الذال تفسد على قول المتقدمين وذكر فى فتاوى قاضى صبحان
وقرأ يدع اليتم بنسكين الدال تفسد وكذا لو قرأ يتخلون بالناء مكان

الدال تفسد ولو قرأ نحن خلقنا مكان انا جعلنا او قرأ اياك نعبد بترك
التشديد لا تفسد عند التأخير ولو قرأ الا ما اضطررتم بالزاي وبالطاء
او بالذال تفسد ولو قرأ ما اضطررتم بالباء لا تفسد ولو قرأ الامن خفف
الخفة بالباء فيهما تفسد ولو قرأ فهل عصيتكم مكان عصيتكم لا تفسد
ولو قرأ الشبان بالباء مكان الطاء لا تفسد ولو قرأ قل هو الله احب
بالباء مكان الدال تفسد ولو قرأ اللهم سل على محمد بالسين لا تفسد
ولو قرأ ما ودعك بترك التشديد لا تفسد ولو ترك التشديد في الرب تفسد
ولو قرأ الم يجعل كيدهم في تضليل بالطاء تفسد ولو قرأ بالذال المججمة
لا تفسد ولو قرأ جملة الحطب بالباء تفسد ولو قرأ من الجنة والناس
بفتح الجيم لا تفسد ولو قرأ تبث بذا ابى لهب بالذال المججمة تفسد
ولو قرأ رحلة الشتاء والسيف بالسين تفسد وكذا لو قرأ رحلة الشطاء
بالطاء مكان التاء طال القاضى الامام فخر الدين خان في القناوى
اذا خفف المشدد لا تفسد صلوته الا في قوله رب العالمين او قرأ اياك
نعبد بغير تشديد فانها تفسد عامة مشايخنا على ان ترك المد
والتشديد بمنزلة الخطأ في الاعراب فلا تفسد الصلوة
في قول التأخير ولو قرأ والقمر اذا نالها
او قرأ افعيننا بالتشديد فيهما
تفسد صلاته والله

اعلم

قد تم طبع هذه الرسالة الوجيزة والمجلة المفيدة في اركان الصلوة
وشروطها في دار الطباعة العامرة * بنظارة عطوفتوا
(صبي بك افندى) في اوائل رمضان الشريف
ل سنة اربع ومائتين
وما نين والف

﴿ فهرست منية المصلي ﴾

- ٠٢ كتاب الطهارة للصلوة ٤٢ الشرط الخامس الوقت
 ٠٣ اما شرائط فسته ٤٣ اما الاوقات التي تكره فيها
 اما فرائض الوضوء ٤٤ فصل في فرائض الصلوة
 ٠٣ واما سننه ففصل اليدين ٤٧ والثانية القيام
 ٠٤ واما آدابه ٤٩ والثالثة القراءة
 ٠٥ واما المناهى ٤٩ والرابعة الركوع
 ٠٦ واما الطهارة الكبرى ٥٠ والخامسة السجدة
 ٠٧ واما فرائض الغسل ٥١ والسادسة القعدة
 ٠٨ وسنة الغسل ٥٢ والثامنة تعديل الاركان
 ٠٨ والاغتسال على احد ٥٢ بيان صفة الصلوة
 عشر وجها ٥٧ فصل فيما يكره
 ١٠ فصل في التيمم فعله في الصلوة
 ١٠ واما شرائطه فالثانية ٦١ فصل في السنن
 ١٥ فصل في المياه ٦١ فصل في التوافل
 ١٧ فصل في الحياض ٦٢ ومن السنن التزاويح
 ١٩ فصل في المسح على الخفين ٦٤ والوتر ثلاث ركعات
 ٢٣ فصل في نواقض الوضوء ٦٤ فصل فيما يفسد الصلوة
 ٢٤ منها نفطة قشرت ٦٨ فصل في سجود السهو
 ٢٧ فصل في التجاسة ٧١ فصل في زلة القارىء
 ٢٨ فصل في البثر م
 ٣١ فصل في الاسرار
 ٣٣ واما الشرط الثاني فهو
 الطهارة من الانجاس
 ٤٠ الشرط الثالث ستر العورة
 ٤١ الشرط الرابع استقبال القبلة